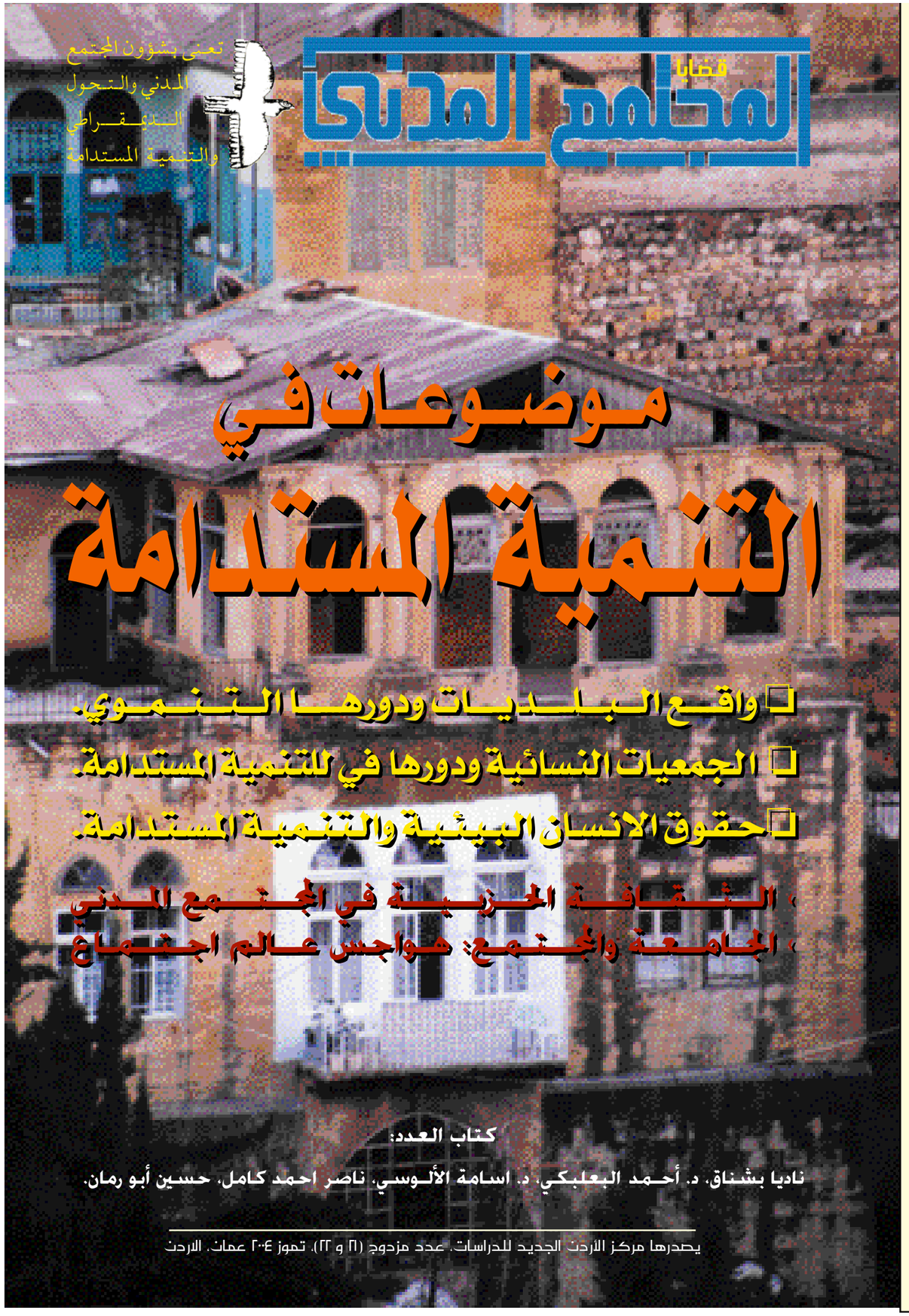

صدر حديثاً

الأكراد الأردنيون
ودورهم في بناء الأردن الحديث

مع إلمامات عن أكراد سوريا، لبنان، وفلسطين

هذا الكتاب هو ثمرة جهد بحثي دام ما يزيد عن عقد ونصف حول الأقلية الكردية في الأردن بكل ما يتصل بخصائصها التاريخية والاجتماعية ودورها في بناء الأردن الحديث من موقع الاندماج العميق والمبكر لها في المجتمع الأردني .

ويتألف هذا الكتاب من خمسة فصول وملحق للصور والوثائق . يقدم الفصل الأول نبذة عن الشعب الكردي عبر التاريخ ، فيما يتناول الفصل الثاني الوجود الكردي في الديار الشامية شاملاً أكراد سوريا ولبنان وفلسطين . الفصل الثالث خصص لأكراد الأردن حيث يتتبع تاريخ وجودهم ويعرف بالعائلات والعشائر الكردية فيه ، يلي ذلك الفصل الرابع الذي يبحث في دور الأكراد في بناء الأردن وواقع الأقلية الكردية وتطلعاتها . أما الفصل الخامس والأخير فهو يستعرض أبرز أعلام الكرد في العصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية ، كما يخصص قسماً لأعلام الكرد الأردنيين والذي يتضمن موجزاً عن سيرهم الذاتية مرفقة بصورهم الشخصية .

إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعرف بأكراد الأردن ما يجعل منه مرجعاً ثميناً للمكتبة في الأردن والعالمين العربي والإسلامي .

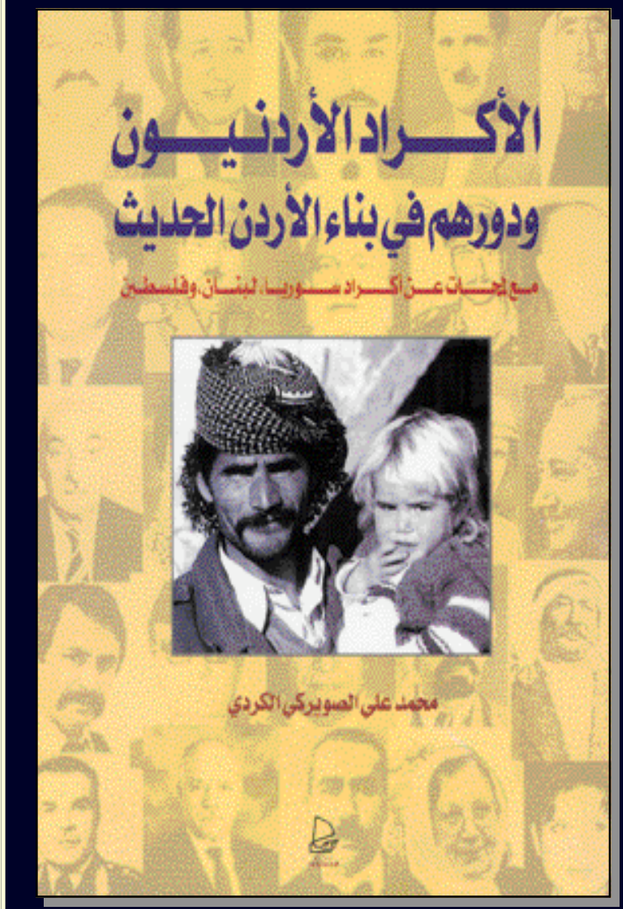

الأكراد الأردنيون
ودورهم في بناء الأردن الحديث

مركز الاردن الجديد للدراسات
١٩٢ صفحة من القطع المتوسط

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

صدر حديثاً

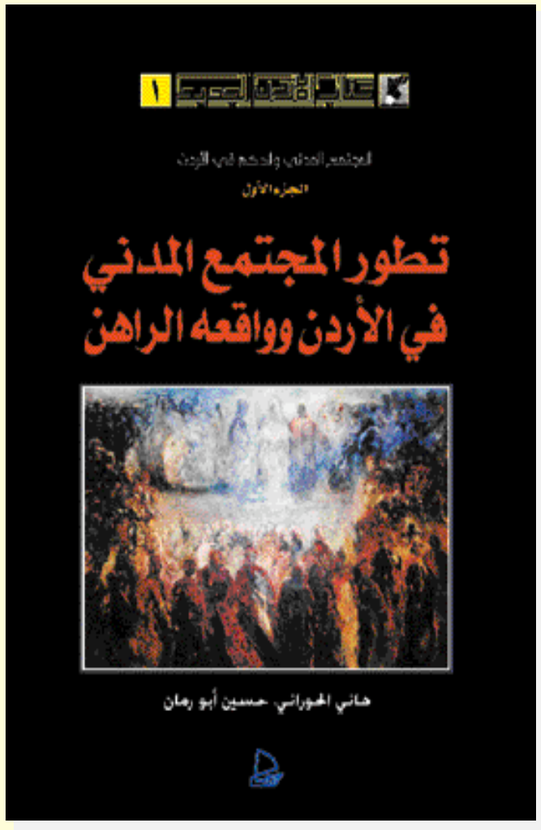

المجتمع المدني والحكم في الأردن

(الجزء الأول)

تطـور المجتمـع المدنـي في الأردن وواقعه الراهن

يقدم هذا الكتاب في قسمه الأول لوحة معلومات عامة عن الأردن ، تليها مقدمة عامة ، ثم الاطار التاريخي لتطور المجتمع المدني والذي قسم إلى أربع مراحل تبدأ بعام ١٩٢١ وتنتهي بعام ١٩٩٩ .

ويبحث القسم الرابع في الواقع الراهن لمنظمات المجتمع المدني ولا سيما الفئات الرئيسة التالية : الهيئات والتنظيمات الاجتماعية ذات الطابع الخيري ، النقابات المهنية ، النقابات العمالية ، منظمات أصحاب العمل ، الهيئات الثقافية ، المنظمات والهيئات النسائية ، النوادي الرياضية والمنظمات الشبابية ، الروابط العائلية ، الأحزاب السياسية ، اتحادات الطلبة ، المؤسسات التي تقع على حواف المجتمع المدني ومنظماته ، وأخيراً الصحافة ووسائل الإعلام .

أما القسم الخامس فهو يحلل البيئة القانونية المحيطة بعمل المجتمع المدني ومنظماته ، فيما يعرف القسم السادس بمصادر الدراسة .

ويأتي نشر هذا الكتاب الذي هو جزء من مشروع بحثي دولي حول المجتمع المدني ومنهج الحكم بشكل متزامن مع الدعوات المحلية والدولية للاصلاح والدمقرطة ليؤكد ليس فقط على أهميته بل ليوفر مرجعاً حيوياً لكل نشطاء المجتمع المدني ولكل المهتمين في الأوساط الرسمية والأكاديمية وفي أوساط الرأي العام بقضايا المجتمع المدني في الأردن .

المجتمع المدني والحكم في الاردن

تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن

مركز الاردن الجديد للدراسات
١٢٠ صفحة من القطع المتوسط

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

صدر حديثاً وباللغتين العربية والانجليزية

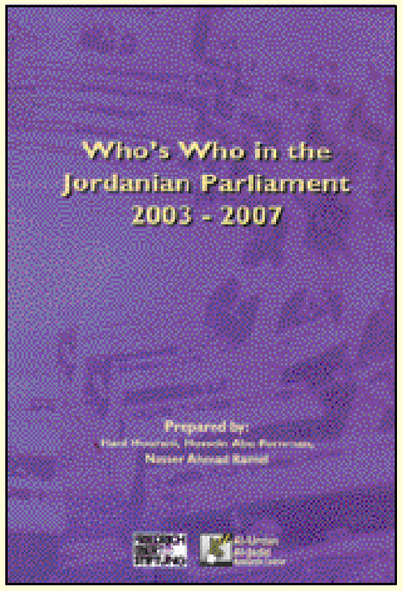

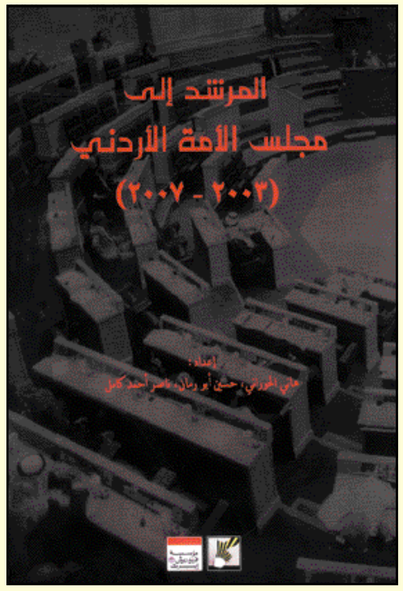

المرشد إلى مجلس الأمة الأردني

٢٠٠٣-٢٠٠٧

يعرّف هذا الكتاب بمجلس الأمة الأردني ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بجناحيه ، مجلس النواب الرابع عشر المنتخب في ١٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ ومجلس الأعيان العشرين المعين في تشرين الثاني ٢٠٠٤ .

إنه كشاف شامل بالسير الذاتية لأعضاء مجلسي الأعيان والنواب مع صورهم الشخصية ، إضافة إلى قاعدة بيانات وافية عن مسيرة الحياة البرلمانية الأردنية (١٩٢٨-٢٠٠٣) والانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣ ، وكذلك عن الكتل واللجان البرلمانية وعن الأمانة العامة لكلا المجلسين .

إنه المرشد الأشمل والأوفى عن مجلس الأمة الأردني في واقعه الراهن ما يجعل منه مرجعاً متميزاً لا غنى عنه لسائر المهتمين .

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

المحتويات

❑ **المقالات:**

● مقال ..... هاني الحوراني ٤

❑ **الدراسات:**

● الثقافة الحزبية في المجتمع المدني ..... حسين أبو رمان ١٢

● تقييم اثر اتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية على حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .... ناصر أحمد كامل ٢٧

● الجامعة والمجتمع في هواجس باحث علم اجتماع ..... أحمد بعلبكي ٣٠

❑ **الملف: موضوعات في التنمية المستدامة**

● واقع البلديات في الأردن ودورها التنموي ..... هاني الحوراني ١٦

● الجمعيات النسائية ودورها في الوصول الى التنمية المستدامة ..... ناديا بشناق ٢٠

● حقوق الانسان البيئية بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة ..... د. أسامة الألوسي ٢٢

❑ **أبواب اخرى:**

● وصل الى مكتبة المركز ٢

● صدى المجتمع المدني في الاردن ٥

● جديد نشاطات مركز الاردن الجديد للدراسات ١١

قضايا المجتمع المدني:

■ مجلة متخصصة في قضايا المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

■ تصدر عن مركز الاردن الجديد للدراسات.

■ رقم الايداع في المكتبة الوطنية ١٩٥٢/د/٢٠٠٢

رئيس التحرير: هاني الحوراني

العدد الحادي والعشرون + الثاني والعشرون، تموز ٢٠٠٤

هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن

Civil Society Issues:

No. (21+22) July 2004.

Al-Urdun Al-Jadid Research Center

Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,

P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.

e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org

www.ujrc-jordan.org

من مكتبة المركز

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

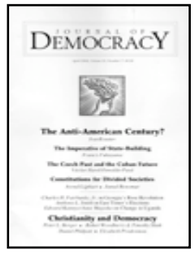

● عدد آذار ٢٠٠٤ من مجلة الديمقراطية "Journal Democracy" والتي تصدر فصلياً باللغة الانجليزية عن الوقفية الوطنية الديمقراطية وجامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة الامريكية، تضمن العدد مجموعة من المواضيع أهمها: مقال تحت عنوان «قرن مناهضة اميركا» بقلم ايفن كراستيف، «ضرورة الاستعجال في بناء الدولة» بقلم فرانسيس فوكوياما، «دساتير للمجتمعات المنقسمة»، «المسيحية والديمقراطية»، هذا بالاضافة الى مجموعة من العناوين التي تعالج مختلف قضايا الديمقراطية في العالم. يقع الاصدار في (١٩٢) صفحة من القطع الصغير.

●عددي آذار وأيار ٢٠٠٤ من المجلة الشهرية أخبار من الداخل ١١ "News from within" والتي تصدر باللغة الانجليزية عن مركز المعلومات البديل في القدس، تضمنا مجموعة من المواضيع أهمها: «السيطرة على الأرض»، «معاني التهجير»، «مشاريع الاستيطان تحت غطاء الفصل العنصري»، «التطورات في الحركة النسوية الفلسطينية». هذا بالاضافة الى عدة مواضيع تناقش قضايا تهجير الفلسطينين، وأوضاع اللاجئين،وأثار جدار الفصل العنصري.

●العدد (٦١) من تقرير «مراقبة حقوق الانسان» لعام ٢٠٠٣، والذي يصدر باللغة الانجليزية عن «الخدمة الدولية لحقوق الانسان»، حيث تضمن: تقرير تحليلي للجلسة (٥٩) لمفوضية حقوق الانسان، والتي عقدت في جنيفا في ١٧ نيسان ٢٠٠٣، وتقرير تحليلي لجلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقرير تحليلي عن جلسة الجمعية العامة، واضاءات على أعمال مجلس الأمن لعام ٢٠٠٣، وتقرير عن جلسات هيئات مراقبة المعاهدات. يقع التقرير في (٣٣٣) صفحة من القطع الكبير.

●العدد الثلاثون ربيع ٢٠٠٤ من المجلة الدورية «النشرة» والتي تصدر عن المعهد الملكي للدراسات الدينية في الأردن، تضمن العدد الى جانب الافتتاحية، مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا: دور الدين في الحوار بين الحضارات، قضايا العالمين العربي والاسلامي في عيون العلماء، الأنبياء العرب وقبور الجبابرة، النص الديني وموقفه من المرأة داخل مؤلفات النثر الأدبي العربي. يقع العدد في (٤٧) صفحة من القطع الكبير.

● العدد التاسع نيسان ٢٠٠٤ من النشرة الشهرية «أمانة عمان الكبرى»، تضمن العدد: مقابلة مع سفير جمهورية مصر العربية، تقرير حول مؤتمر «مسيرة نساء من اجل السلام»، وتقرير يناقش انجازات محكمة أمانة عمان ومنطقة ابو نصير، هذا بالاضافة الى دراسة تناولت «دور المجالس البلدية في التنمية المحلية: مثال تطبيقي امانة عمان الكبرى». يقع العدد في (١٨) صفحة من القطع الكبير.

● عدد أيار ٢٠٠٤ من مجلة انيدكس: مرصد حرية التعبير (Index on Censorship)، والتي تصدر باللغة العربية عن الجمعية غير الربحية (Writers and Scholars Educational Trust) في لندن. خصص العدد لمناقشة قضايا حرية التعبير في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين تحت عنوان: «نافذة على بغداد: عام من العمل نحو حرية التعبير»، هذا بالاضافة الى مجموعة من المقالات والتقارير والدراسات التي تناولت مختلف قضايا الحرية في العراق. يقع العدد في (٢٠٨) صفحة من القطع الصغير

● عن برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية في الجامعة الامريكية في القاهرة، صدر ملخص بحث تحت عنوان «الفلسطينيون في مصر: مقومات العيش واستراتيجيات التأقلم»، تضمن نبذة تاريخية عن الوجود الفلسطيني في مصر، وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يقيمها اللاجئون الفلسطينيون، وأوضاع التعليم والصحة في أوساط اللاجئين، ومشاركة المرأة في استراتيجيات المعيشة في مصر. يقع الملخص في (٤٠) صفحة من القطع الصغير، صدر في ٢٠٠٣ .

● كتيب «قتل الشهود: الاغتيالات الأمريكية للصورة الاعلامية العربية» من تأليف باسل يوسف النيرب، تضمن ستة محاور أساسية ناقشت: قضايا الاستثمار في الصورة الاعلامية، الحصار الغربي – الصهيوني للصورة الإعلامية، الاهتمام الغربي بالصورة: العراق نموذجاً، التضليل بعيون أمريكية – اسرائيلية، حرب الافكار: ماذا نحن فاعلون؟. يقع الكتيب في (١٢٥) صفحة من القطع الصغير.

● تقرير «أوضاع المرأة الأردنية»، الصادر في عام ٢٠٠٤عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)– المكتب الاقليمي للدول العربية، وبالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. تضمن التقرير أربعة فصول: الأوضاع الديمغرافية في الأردن، المرأة والمشاركة الاقتصادية، المرأة والمشاركة السياسية، العنف ضد المرأة، هذا بالاضافة الى عدد كبير من الجداول الاحصائية التي ترصد بالأرقام أوضاع المرأة الأردنية. يقع التقرير في (٩٢) صفحة من القطع الكبير.

● كتاب «اسرائيل دليل عام ٢٠٠٤»، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في أيار ٢٠٠٤، ساهم في اعداد هذا الدليل مجموعة من الخبراء الذين ناقشوا قضايا: نظام الحكم في اسرائيل، النظام القانوني، الاحزاب السياسية، المجتمع والتركيب السكاني، الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، التربية والتعليم والبحث العلمي، الصحافة والاعلام، الاقتصاد، المؤسسة الأمنية والعسكرية، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، يهود العالم، العلاقات العربية – الاسرائيلية، هذا بالاضافة الى مجموعة من الملاحق المهمة. يقع الكتاب في (٨٥٥) صفحة من القطع الكبير.

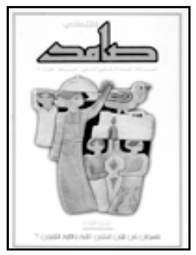

● عن مؤسسة «صامد» جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، صدر العدد ١٣٥ آذار ٢٠٠٤، من المجلة الفصلية «ماجد الاقتصادي»، تضمن العدد محور: فلسطين في القرن العشرين: التاريخ والتاريخ الشفوي، وكذلك ملف ناقش قضايا جدار الفصل العنصري، هذا بالاضافة الى مجموعة من الدراسات المتفرقة والقاءات. يقع العدد في (٣٠٤) صفحة من القطع المتوسط

الافتتاحية

بين التنمية السياسية والارتباك السياسي

هاني الحوراني

بدلاً من ان يكون قد قطع حتى الآن شوطاً متقدماً في تنفيذ برنامج الاصلاح والتنمية السياسية، يعيش الاردن حالة من الارتباك السياسي، حتى لا نقول البلبلة السياسية، التي تظهر معالمها في حالة الاشتباك الناشبة بين بعض رموز الحكومة والحركة الاسلامية، وفي الوقت نفسه، في غياب تحقيق خطوات جوهرية على طريق التنمية السياسية حيث لا تزال الحكومة تتصرف على اساس أن لديها متسعاً من الوقت للمباشرة في وضع بنود التنمية السياسية على جدول الاعمال الحكومية.

وتعويضاً عن الانجاز الملموس، يستمر مسلسل الحوار الذي ما برحت تجربه الحكومة مع الفعاليات الاهلية والمجتمعية، وقبلها مع النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني، وكأن الحوار، هدف بحد ذاته لا وسيلة من اجل تطبيق افضل لمشاريع الاصلاح والتنمية السياسية.

لقد صرفت حكومة رئيس الوزراء السابق المهندس علي ابو الراغب نحو ثلاثة اعوام من عمرها الطويل، دون ان تتقدم خطوة على طريق التنمية السياسية التي كانت على رأس مهماتها، لا بل تراجعت الحريات والمكتسبات الانفراجية السابقة، وها هي الحكومة الحالية تمعن في تصريف الوقت في رياضة «الحوار» مع مختلف مؤسسات المجتمع والسياسة في البلاد، لكن دون ان تقترب من الترجمة العملية للتنمية السياسية، بما ينطوي ذلك من اعداد التشريعات الجديدة للانتخابات والاحزاب والجمعيات والاجتماعات العامة وغيرها من القوانين التي تعزز مسيرة الانتقال الديمقراطي في بلدنا، حتى انها كلما امعنت في مواصلة «الحوار» و «الشفافية» كلما تعزز الانطباع كما لو ان الحكومة هي بصدد «تقطيع الوقت» أو كأنها تمارس لعبة تمويه على عدم الاقتراب العملي من مشروع الاصلاح والتنمية السياسية.

واذا احسنا الظن بالحكومة، وواصلنا الاعتقاد بأنها ليست في وارد التهرب من هذا الاستحقاق السياسي، فان السؤال يطرح نفسه: هل تمارس «قوى الشد العكسي» مفعولها لعرقلة تنفيذ التوجهات الملكية حول التنمية السياسية، أم ان الامر يعود الى عوائق ذاتية وفشل تنفيذي في ادارة عملية الاصلاح وتحويلها الى خطة عمل بمواعيد زمنية وآليات للتنفيذ؟!

مهما كان سبب التعثر الحالي في ترجمة خطة التنمية السياسية الى افعال ووقائع على الارض، فان واجبات التنمية السياسية، لا بل الاصلاح السياسي، لم تتراجع وانما تتعزز بانضمام المجتمع الدولي في ممارسة الضغط على قادة وحكومات المنطقة للمضي قدماً بتنفيذ برامج الاصلاح والتغيير في ما يسمى بلدان «الشرق الاوسط الكبير». ومع الوقت، فان الرصيد الانفتاحي الذي يتمتع به الاردن سوف يستنفذ، اذا لم نرفد التصريحات الرسمية والبيانات الحكومية بقدر ملموس من الترجمات العملية التي تجعل هذا الانفتاح السياسي الاردني قابلاً للقياس بمؤشرات واضحة لا تحتمل الالتباس.

وفضلاً عن ذلك، فان مستقبل الاردن كان ولا يزال يعتمد على تميزه في تقديم النموذج الافضل والقدوة الحسنة والممارسة الاحسن في الانفتاح السياسي وتحقيق المشاركة الديمقراطية وبناء نظام سياسي تعددي عصري شفاف يسوده حكم القانون والمؤسسات، على هذا كان وما زال رهان الاردن من اجل تعزيز قدرته التنافسية السياسية والاقتصادية، اذ دون اصلاح سياسي لا يمكن تحقيق اصلاح اقتصادي حقيقي يمكن الاردن من مواجهة استحقاقات العولمة المتعاظمة والتحديات الاقليمية والمحلية.

لقد آن الأوان لكي تبادر فعاليات الاردن السياسية وممثلو المجتمع المدني ومثقفوه الى وضع برنامجها الخاص في التنمية السياسية، والى وضع اطار تنفيذي وآليات عمل وجدول زمني من اجل حث الحكومة على التعامل مع التنمية السياسية باعتبارها مهمة راهنة للتنفيذ الفوري، وليس خطة للمستقبل او مجرد «اعلان نوايا».

ان الوقت يفوت، وتخلف الحكومة عن تطبيق خطة التنمية السياسية لن يعود بعواقبه الوخيمة على الحكومة وحدها، وانما سوف يستهلك من رصيد الاردن وسمعته، في المجالين الاقليمي والدولي، هذا عدا عن انه سوف يفتح الباب امام استنزاف طاقات الاردن في صراعات فئوية ويدخله مجدداً في دوامة الارتباك السياسي المقرون بالاحتقان الشعبي، في وقت نحن فيه في امس الحاجة الى تصليب جبهتنا الداخلية وتعزيز وحدتنا الوطنية.

صدى المجتمع المدني

يوفر هذا القسم من صدى المجتمع المدني رصداً لأبرز النشاطات الجماهيرية والعامة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن استناداً إلى ما ينشر في الصحف الأردنية اليومية والأسبوعية، ويتم تصنيفها حسب فئات المنظمات الأهلية الرئيسية، وقد غطت عملية الرصد شهري نيسان / ابريل وأيار / مايو ٢٠٠٤، وكانت الحصيلة (٢٣١) نشاطاً، توزعت على النحو التالي: أحزاب وجمعيات سياسية (٢٤) نشاطاً، نقابات وجمعيات مهنية (٤٥) نشاطاً، نقابات وجمعيات عمالية (٦) نشاطات، روابط وهيئات ثقافية (٤٢) نشاطاً، هيئات نسائية أو تعنى بشؤون المرأة (١٣) نشاطاً، جمعيات وهيئات الأعمال (١٢) نشاطاً، جمعيات خيرية (١٠) نشاطات، جمعيات ومراكز حقوق الإنسان (١٢) نشاطاً، جمعيات البيئة (٨) نشاطات، نوادي ومراكز شبابية وطلابية (٣١) نشاطاً، جمعيات ومراكز متخصصة (٢٤) نشاطاً، هيئات وجمعيات متفرقة (٤) نشاطات.

أحزاب وجميعات سياسية

بلغ عدد نشاطات الأحزاب والجمعيات السياسية في الأردن خلال شهري نيسان وأيار ٢٠٠٤، (٢٤) نشاطاً، وقد تركزت هذه النشاطات على دعم المقاومة الفلسطينية والتنديد باغتيال قادة حماس وبنسبة (٧١٪)، ودعم المقاومة العراقية وبنسبة (١٧٪) من مجمل النشاطات. أما باقي النشاطات والبالغة نسبتها (١٢٪) فقد توزعت على نشاطات ذات صلة بالقضايا المحلية والعربية. هذا وكانت حصة جماعة الاخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي (١٦) نشاطاً من مجموع النشاطات، وثلاثة نشاطات للجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة، ونشاطين لحزب الوحدة الشعبية، ونشاط واحد لحزب البعث التقدمي.

ـ أقام حزب جبهة العمل الاسلامي في الفترة من ٢/٤–١٩/٥ مجموعة من النشاطات: مهرجان تكريمي للشيخ أحمد ياسين، مسيرة في مخيم البقعة تنديداً باغتيال د. الرنتيسي، مهرجان في الأغوار الشمالية تنديداً باغتيال احمد ياسين والرنتيسي، مسيرة في السلط استنكاراً للسياسية الأمريكية في المنطقة، مهرجان في الشونة الشمالية دعماً للمقاومة في العراق وفلسطين، ندوة في الرصيفة «المستجدات على الساحة العربية»، ندوة في اربد «جدوى المشاركة في مجلس النواب»، مهرجان في الكرك تضامناً مع الشعب الفلسطيني، القطاع النسائي في الجبهة ينظم دورة تثقيفية حول القضايا الحزبية.

ـ أقام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني (وحدة) يوم ٥ / ٤ ندوة سياسية بعنوان «خطة الفصل أُحادية الجانب واستحقاقات المواجهة على الصعيد الفلسطيني».

ـ نظمت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة يوم ١٢ / ٤ مهرجاناً جماهيرياً في الذكرى الاولى لسقوط بغداد.

ـ نظمت جماعة الاخوان المسلمين في الفترة ١٨–٢٤/٤ مجموعة من النشاطات: مسيرة في عمان تنديداً باغتيال د. الرنتيسي، ملتقى للتهنئة باستشهاد د. الرنتيسي، بيتاً في جرش لقبول التهاني باستشهاد د. الرنتيسي، بالتعاون مع جبهة العمل الاسلامي مهرجاناً لدعم الشعبين الفلسطيني والعراقي، مسيرة في الزرقاء احتجاجاً على استشهاد د. الرنتيسي، مهرجان في اربد دعماً للمقاومة في العراق وفلسطين، مهرجان في عمان بعنوان «الوفاء للشهداء».

جانب من نشاطات حزب جبهة العمل الاسلامي احتجاجاً على اغتيال الشيخ احمد ياسين

ـ أقامت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة يوم ٢١ / ٤ مهرجاناً خطابياً دعماً للمقاومة في فلسطين والعراق.

ـ أقامت الفعاليات الحزبية والشعبية والنقابية في الرمثا يوم ٢٣ / ٤ اعتصاماً في المسجد العمري احتجاجاً على إستشهاد د. الرنتيسي وعلى حصار القوات الامريكية لمدينة الفلوجة.

ـ أقامت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة يوم ٩ / ٥ الملتقى الوطني الأردني للدفاع عن حق العودة.

ـ نظمت أحزاب المعارضة والنقابات المهنية والهيئات النسائية يوم ١٥ / ٥ مسيرة بمناسبة الذكرى (٥٦) لاغتصاب فلسطين.

ـ نظمت أحزاب المعارضة الأردنية يوم ٢١ / ٥ اعتصاماً رمزياً طالبوا فيه بدعم صمود الشعب الفلسطيني.

ـ أقام حزبا البعث التقدمي والوحدة الشعبية يوم ٣٠ / ٥ مهرجاناً خطابياً في مقر حزب الوحدة تحت عنوان «الوفاء للمقاومة».

نقابات وجمعيات مهنية

نظمت النقابات المهنية في الأردن (٤٥) نشاطاً، كانت حصة النشاطات المتخصصة (٢٠) نشاطاً، و(١٠) نشاطات خاصة بفلسطين، و(٦) نشاطات خاصة بالعراق، و(٤) نشاطات خاصة بالوضع المحلي الأردني، و(٣) نشاطات تناولت القضايا العربية، ونشاطين متنوعين.

- أقامت اللجنة المشرفة على مجمع النقابات في إربد يوم ١ / ٤ مهرجاناً تنديداً باغتيال الشيخ أحمد ياسين.
- نظمت نقابة الأطباء فرع الرمثا يوم ٢ / ٤ ندوة حوارية بعنوان «أورام العظام وطرق تشخيصها».
- نظمت نقابة المهندسين الأردنيين فرع البلقاء يوم ٣ / ٤ مهرجاناً خطابياً تخليداً لذكرى استشهاد الشيخ أحمد ياسين.
- نظمت نقابة الجيولوجيين الأردنيين يوم ٦ / ٤ فعاليات المؤتمر الدولي الثامن للنقابة تحت شعار «الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة».
- نفذ الأطباء يوم ٩ / ٤ اعتصاماً في مجمع النقابات المهنية احتجاجاً على الاحتلال الامريكي – البريطاني للعراق.
- نظمت النقابات المهنية في إربد يوم ٩ / ٤ مسيرة جماهيرية بمناسبة مرور عام على إحتلال العراق.
- أقام مجمع النقابات المهنية فرع جرش يوم ٩ / ٤ ندوة طبية في مقر النقابة حاضر فيها كل من الدكتور رياض المومني اخصائي العظام، والدكتور فايز الحمود اخصائي الجراحة.
- نظمت النقابات المهنية يوم ١١ / ٤ مهرجاناً خطابياً في مجمع النقابات المهنية بعمان لأدانة العدوان الذي يتعرض له الشعب العراقي ولا سيما في مدينة الفلوجة.
- نظمت نقابة المهندسين فرع الزرقاء في ١١ / ٤ يوماً علمياً للمهندسات الزراعيات الأردنيات في رحاب جامعة الزرقاء الأهلية تحت عنوان «الهندسة في بيتك»
- نظمت اللجنة النقابية لدعم المقاومة العراقية في مجمع النقابات المهنية يوم ١٢ / ٤ مهرجاناً جماهيرياً بمناسبة الذكرى السنوية الاولى للحرب على العراق.
- نظمت نقابة المهندسين يوم ١٣ / ٤ فعاليات «المؤتمر الأردني الدولي لتطوير أنظمة النقل».
- نظمت نقابة المهندسين يوم ١٨ / ٤ اعتصاماً أمام مجمع النقابات استنكاراً لاغتيال د. الرنتيسي.
- نظم المحامون يوم ١٨ / ٤ اعتصاماً في باحة قصر العدل تنديداً باغتيال د. الرنتيسي.
- نظمت النقابات المهنية في مجمع النقابات يوم ١٩ / ٤ مهرجاناً خطابياً بعنوان «العهد والوفاء لدماء الشهداء».
- أقامت اللجنة المشرفة على مجمع النقابات المهنية في إربد يوم ٢١ / ٤ مهرجاناً دعماً للمقاومة في فلسطين والعراق.
- عقد نقيب المهندسين وائل السقا في دار النقابة مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن «المؤتمر الخامس للهندسة الميكانيكية».
- نظمت نقابة الأطباء البيطريين في الفترة من ٢٤-٢٦ / ٤ فعاليات المؤتمر العلمي المهني العربي العاشر للاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب والخامس لنقابة الاطباء البيطريين الأردنيين تحت شعار «ممارسة مهنة الطب البيطري وشروط التجارة بين البلدان العربية».
- نظمت نقابة الممرضين والممرضات والمجلس التمريضي الأردني يوم ٢٥ / ٤ احتفالاً بيوم التمريض الأردني الأول.
- أقامت النقابات المهنية يوم ٢٥ / ٤ احتفالاً تأبينياً للشهيد الصحفي طارق أيوب.
- نظمت جمعية أطباء الامراض الداخلية بالتعاون مع المنظمة العربية لاطباء الباطنية أيام ٢٥-٢٧ / ٤ فعاليات «المؤتمر العربي الثاني والأردني السابع للامراض الباطنية».
- أقامت نقابة المهندسين في مجمع النقابات يوم ٢٥ / ٤ محاضرة القاها كبير مستشاري برنامج الامم المتحدة الإنمائي د. سفيان التل بعنوان «الامن المائي العربي.. الى أين؟».
- نظم فرع نقابة المهندسين في لواء الفحيص يوم ٢٦ / ٤ ندوة مالية تناولت موضوع «التخاصية والعلاقة التي تربط الأسواق المالية بعمليات التخاصية والتنمية الاقتصادية».
- نظمت شعبة الهندسة الميكانيكية في نقابة المهندسين بالتعاون مع جامعتي البلقاء التطبيقية والهاشمية في الفترة من ٢٦-٢٨ / ٤ فعاليات «مؤتمر الهندسة الميكانيكية الأردني الدولي الخامس».
- نظمت اللجنة الثقافية في نقابة المهندسين فرع المفرق يوم ٢٦ / ٤ ندوة حوارية حول «التنمية السياسية».
- عقد الملتقى العلمي الأول في جمعية الاطباء خريجي الجامعات الروسية يوم ١ / ٥ نشاطه الأول في فندق الرويال حول مواضيع طبية هامة ومتنوعة.

جانب من فعاليات المؤتمر العلمي المهني العربي العاشر الذي نظمته نقابة الأطباء البيطريين في الاردن

- نظمت لجنة العراق في اتحاد المهندسين العرب بمجمع النقابات المهنية بالتعاون مع نقابة المهندسين الاردنيين يوم ٣ / ٥ ورشة عمل بعنوان «العراق.. بين الاحتلال والسيادة».
- نظمت النقابات المهنية يوم ٤ / ٥ مهرجان الحرية لأسرانا الأردنيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي.
- نظمت جامعة اليرموك يوم ٥ / ٥ ندوة بعنوان «دور النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية».
- أقامت النقابات المهنية يوم ٧ / ٥ لقاءً مع عضو مجلس العموم البريطاني السابق (جورج غالوي) حول الوضع العربي الراهن وأحتلال العراق.
- نظمت نقابة المحامين بمشاركة نقابة محامي فلسطين واتحاد المحاميين العرب وجمعية المحامين في انجلترا في الفترة من ٨-١٢ / ٥ مؤتمراً بعنوان«محامون للألفية الجديدة».
- نفذت الفعاليات النقابية والحزبية والشعبية يوم ١٥ / ٥ اعتصاماً أمام مجمع النقابات المهنية ضد المنتدى الاقتصادي.
- نظمت نقابة المهندسين فرع إربد يوم ١٦ / ٥ اعتصاماً جماهيرياً بمناسبة ذكرى اغتصاب فلسطين.
- نظمت النقابات المهنية يوم ١٦ / ٥ محاضرة للدكتور وليد عبد الحي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، حول «مشروع الشرق الأوسط الكبير».
- نظمت لجنة المهندسين حديثي التخرج في نقابة المهندسين الزراعيين يوم ١٦ / ٥ رحلة علمية للتعرف على كبرى الشركات الزراعية في الأردن.
- نظمت نقابة المهندسين فرع مأدبا يوم ١٧ / ٥ ندوة بمناسبة مرور (٥٦) عاماً على ذكرى نكبة فلسطين.
- نظمت نقابة المهندسين بمناسبة الذكرى (٥٦) لاغتصاب فلسطين يوم ١٨ / ٥ ندوة بمجمع النقابات المهنية بعنوان «الجهاد والمقاومة تسترد أرض فلسطين».
- عقدت جمعية أطباءالعيون التابعة لنقابة الأطباء يوم ١٩ / ٥ ندوة بعنوان «الجديد في علاج أمراض العيون وتصحيح عيوب الإبصار».
- عقدت لجنة الحريات في نقابة المهندسين يوم ١٩ / ٥ ورشة عمل بعنوان «قانون الانتخاب تطور أم تراجع».
- أقامت جمعية المعماريين الأردنيين بالتعاون مع السفارة اليمنية في عمان يوم ١٩ / ٥ ندوة تمهيدية لمؤتمر العمارة اليمنية.
- نظمت لجنة فلسطين في نقابة المهندسين يوم ٢١ / ٥ ندوة بعنوان «دعم المقاومة في فلسطين، واجب إسلامي قومي وطني».
- عقدت لجنة «دعم الصناعات الوطنية» في نقابة المهندسين يوم ٢٤ / ٥ ندوة بعنوان «أفاق التمويل للمشاريع الصناعية».
- أقامت شعبة الهندسة الكهربائية في نقابة المهندسين يوم ٢٧ / ٥ «اليوم العلمي الثاني للهندسة الطبية الحيوية».
- نظمت نقابة المهندسين الزراعيين في إربد يوم ٢٨ / ٥ ندوة حول «الانتاج الحيواني».
- أقام المنتدى المسرحي التابع لنقابة الفنانين في مقر النقابة يوم ٣١ / ٥ ندوة بعنوان «استراتيجية المؤسسات المحلية في دعم المسرح».

نقابات وجمعيات عمالية

بلغ عدد النشاطات التي نفذتها النقابات والجمعيات العمالية في الأردن (٦) نشاطات، كانت حصة الاعتصامات والاحتجاجات والاحتفال باليوم العالمي للمصابين بسبب العمل نشاطان كل منهما، في حين كانت حصة قضايا المرأة وإدماجها في النقابات العمالية وتطوير استراتيجية لاتحاد عمال النسيج نشاط واحد لكل منهما.

- نفذ اعضاء مجالس العاملين في وكالة الغوث الدولية «الأونروا» اعتصاماً لمدة ساعتين يوم ٧ / ٤ احتجاجاً على ممارسات الادارة المستمرة بحق العاملين فيها.
- نظم العاملون في وكالة غوث وتشغيل الفلسطنيين في الزرقاء يوم ١٤ / ٤ اعتصاماً في مقر الوكالة بالزرقاء احتجاجاً على رفض الوكالة تلبية مطالب العاملين فيها.
- أقامت النقابة العامة للعاملين في البناء بالاردن يوم ٢٨ / ٤ احتفالاً بمناسبة اليوم العالمي للمصابين والشهداء بسبب العمل.
- نظمت النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج بالتعاون مع منظمة (توارو) يوم ٤ / ٥ ورشة عمل بعنوان «ادماج المرأة في النقابات العمالية ودور النقابات العمالية».
- أقامت النقابة العامة للعاملين في البناء يوم ٩ / ٥ حفلاً ومعرضاً لوسائل السلامة العامة وبمناسبة اليوم العالمي للمصابين بسبب العمل.
- نظم مركز التضامن العمالي بالتعاون مع نقابة الغزل والنسيج يوم ١٨ / ٥ ورشة عمل بعنوان «بناء استراتيجية اقليمية لأتحاد عمال النسيج».

روابط وهيئات. ثقافية

أقامت الروابط والهيئات الثقافية في الأردن خلال الفترة المشار إليها (٤٢) نشاطاً، حيث تم تنظيم (١٣) ندوة، و(١٠) محاضرات، و (٧) أمسيات شعرية وأدبية، و(٥) ملتقيات، ونشاطين لكل من المؤتمرات والمهرجانات، والبقية توزعت على تنظيم معسكرات شبابية وحفل توقيع رواية.

- أقامت رابطة الكتاب الأردنيين في الفترة من ١/٤-٢٥/٥ مجموعة من النشاطات: ندوة في عمان «غالب هلسا مفكراً»، ملتقى بعنوان «المشهد الروائي في الأردن على مشارف القرن الـ ٢١»، ندوة حول «تجربة لينين السياسية والفكرية»، ندوة تكريمية للباحثة هند أبو الشعر حول كتابها «تاريخ الأردن في العهد العثماني»، ندوة حول كتابي الشاعرة

أمينة العدوان «دخان أسود»، و«السور المهدوم»، ندوة حول كتاب الأديبة الراحلة شهيناز أستيتية «كمال حياته وشعره»، ندوة «الجهود الابداعية لصاحب الذاكرة المستباحة»، أمسية شعرية للشاعر نعمان ديركي، ندوة بمناسبة الذكرى (٥٦) لاغتصاب فلسطين، ندوة حول ديوان «سحب الدموع» للشاعر زياد العناني، أمسية شعرية في اربد للشاعر عدنان عيسى، ندوة تكريمية للدكتور ناصر الدين الأسد.

- عقد نادي القدس الثقافي بمخيم مأدبا يوم ٢ / ٤ ندوة بعنوان «الأرض الفلسطينية وجدار الفصل العنصري».
- نظم منتدى الفكر العربي بالتعاون مع الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة فيلادلفيا يومي ٥ و ٦ / ٤ فعاليات «مؤتمر الشباب العربي وتحديات المستقبل».
- نظم منتدى وادي الريان الثقافي يوم ١٠ / ٤ محاضرة صحية بعنوان «الوقاية والكشف المبكر عن مرض السرطان».
- نظم ملتقى قميم الثقافي بإربد يوم ١٣ / ٤ محاضرة القاها الوزير محمد داودية تحت عنوان «التنمية السياسية في الأردن».
- نظم نادي الفيحاء الثقافي يوم ١٦ / ٤ ندوة طبية للدكتور فخري العكور حول «الأمراض القلبية».
- نظم نادي الفيحاء الرياضي الثقافي الاجتماعي يوم ٢١ / ٤ محاضرة حول «القدس القديمة وحكايات التاريخ حولها» القاها أستاذ التاريخ د. زيدان كفافي.
- أقام منتدى كفر يوبا الثقافي يوم ٢٢ / ٤ حفل توقيع رواية «قبضة في الظلام» للروائي خالد القرعان.
- نظمت جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية يوم ٢٤ / ٤ دورة للمكتبيين العراقيين.
- أقام إتحاد الادباء والكتاب الأردنيين يوم ٢٥ / ٤ أمسية شعرية للشاعر خالد فوزي عبده.
- نظم منتدى شباب صبحا الثقافي يوم ٣٠ / ٤ امسية شعرية بمناسبة ذكرى معركة الكرامة.
- نظمت الجمعية الفلسفية الأردنية ٣٠ / ٤-٢ / ٥ مؤتمر بعنوان «الخطاب العربي وأفاقه بعد سقوط بغداد».
- نظم منتدى الخماسية الثقافي في بلدة الزاينة يوم ٢ / ٥ فعاليات الموسم الثقافي (مهرجان الربيع الأول).
- نظم منتدى إربد الثقافي يوم ٤ / ٥ امسية قصصية قدمها لطفي القرعان بعنوان «قراءات في الأدب الساخر».
- نظم منتدى المنصورة الثقافي والجمعية الأردنية لتنمية وتطوير الموارد الطبيعية يوم ٨ / ٥ محاضرة القاها الوزير محمد داودية بعنوان «التنمية السياسية واقع وتطلعات».
- اختتمت يوم ٨ / ٥ فعاليات الأسبوع الثقافي لنادي مستخدمي مناجم الفوسفات الذي أقيم بمشاركة اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين واشتمل على محاضرات وأمسيات شعرية ومعارض فنية وتراثية.
- نظم منتدى علان الثقافي بالتعاون مع جمعية مكافحة اطلاق العيارات النارية يوم ٨ / ٥ ندوة توعوية بعنوان «مكافحة اطلاق العيارات النارية، اعلان من علان».
- نظم ملتقى إربد الثقافي بالتعاون مع ملتقى المرأة في إربد يوم ٩ / ٥ لقاءاً حوارياً حول «أداء مجلس النواب» شارك فيه النائبان محمد أرسلان والدكتور سليمان عبيدات.
- أقام منتدى الفكر العربي بالتعاون مع معهد غوتة يوم ١٢ / ٥ ندوة فكرية بعنوان «العلمانية في العالم العربي».
- أقام منتدى المنصورة الثقافي وجمعية تطوير الموارد الطبيعية يوم ١٥ / ٥ محاضرة ألقاها النائب عبد الكريم الدغمي حول «التنمية السياسية».
- نظم مركز الحصن الثقافي يوم ١٦ / ٥ محاضرة ألقتها سمو الأميرة وجدان علي حول «الفن العربي المعاصر».
- نظم منتدى علان الثقافي يوم ١٩ / ٥ ندوة علمية بعنوان «المسارع النووي - السنكترون».
- نظمت الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية يوم ١٩ / ٥ معسكراً للشباب ركز على الحركة الطلابية الأردنية.
- نظم منتدى الفكر العربي يوم ٢٠ / ٥ محاضرة القاها الخبير الاقتصادي الدكتور ابراهيم علوش بعنوان «منتدى دافوس وآثاره على الأردن والوطن العربي».
- أقام ملتقى الكرك الثقافي يوم ٢٢ / ٥ حواراً ثقافياً مع الناطق الرسمي باسم الحكومة السيدة أسمى خضر.
- أقام مجمع اللغة العربية الأردني يوم ٣١ / ٥ محاضرة ألقاها الدكتور عبد الكريم الاشتر من جامعة حلب، بعنوان «فن التعبير الكتابي باللغة العربية ودوره في الحياة العامة».
- افتتح في نادي أسرة القلم بالزرقاء يوم ٢٥ / ٥ فعاليات ملتقى الابداع الشبابي لعشرة أيام.
- نظم ملتقى الكرك الثقافي يوم ٢٦ / ٥ محاضرة ألقاها رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي ضمن فعاليات إحتفالات الملتقى بعيد الإستقلال.
- نظم منتدى الفكر العربي يوم ٢٧ / ٥ محاضرة ألقاها رئيس بلدية نابلس الاسبق بسام الشكعة وعبد الجبار الكبيسي السياسي العراقي حول «المقاومة في العراق وفلسطين».
- نظمت الهيئات الثقافيةبالمفرق يوم ٣٠ / ٥ لقاءً مفتوحاً مع الوزيرة أسمى خضر حول «مستقبل الثقافة والمؤتمر الوطني للثقافة».

جانب من فعاليات محاضرة الوزير محمد داودية في ملتقى قميم الثقافي باربد

هيئات نسائية أو تعنى بشؤون المرأة

بلغ عدد النشاطات التي نفذتها الهيئات والمنظمات النسائية في الأردن خلال شهري نيسان وأيار ٢٠٠٤ (١٣) نشاطاً، كانت حصة المحاضرات (٤)، والجلسات الأدبية الشعرية (٣)، والدورات التدريبية (٢)، ونشاط واحد لكل من الجلسات الحوارية، المؤتمرات، الندوات.

- أقام المعهد الدولي لتضامن النساء في الفترة من ٧-٢٣ / ٤ النشاطات التالية: جلسة قراءات أدبية حول المرأة للكاتب يوسف غيشان، دورة تدريبية «حقوق المواطنة»، محاضرة «الانترنت بوابة المرأة العربية».
- عقد اتحاد المرأة الأردني فرع إربد بالتعاون مع وزارة التخطيط ومنظمة اليونيسف الدولية يوم ٢٤ / ٤ جلسة حوارية «لمناقشة الخطة الوطنية للطفولة».
- نظم ملتقى المرأة الأردنية بالتعاون مع ملتقى المرأة العربية في بيروت ومركز التمكين للتدريب والدراسات في عمان وأمانة عمان الكبرى يوم ٢٤ / ٤ فعاليات «المؤتمر الأول لملتقى المرأة العربية حول التربية والبيئة».
- أقام اتحاد المرأة الاردنية والمجلس الوطني لشؤون الأسرة يوم ٢٨ / ٤ ندوة بعنوان «آثر اسقاط الحق الشخصي في قضايا هتك عرض الأطفال».
- نظم تجمع لجان المرأة في العقبة ونادي الخليج الثقافي ونادي شباب العقبة يوم ٢ / ٥ محاضرة ألقاها وزير التنمية السياسية محمد داودية حول «التنمية السياسية».
- نظمت جمعية المرأة العربية في المفرق يوم ٢ / ٥ محاضرة ألقاها د. سليمان صويص رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان بعنوان «معوقات النهوض بحقوق المرأة الأردنية».
- نظم تجمع لجان المرأة فرع محافظة عجلون يوم ٤ / ٥محاضرة ألقاها العين جهاد المومني بعنوان «المرأة والتنمية السياسية».
- أقام المعهد الدولي لتضامن النساء في الفترة من ١٢-٢٦ / ٥ مجموعة من النشاطات: استضافة الكاتب الصحفي طلعت شناعة حيث قدم قراءات شعرية من مجموعته «خارج حدود عينيك» و«وردة العشاق»، أمسية شعرية للشاعر موسى حوامدة، دورة تدريبية في دير علا حول «حقوق المرأة».
- نفذ اتحاد المرأة الأردنية يوم٢٠ / ٥ اعتصاماً أمام مبنى هيئة الأمم المتحدة في عمان احتجاجاً على الانتهاكات بحق الأسرى العراقيين في سجن أبو غريب.

جمعيات وهيئات الاعمال

نظمت جمعيات وهيئات أصحاب العمل في الأردن خلال الفترة المشار إليها (١٢) نشاطاً، تركزت بشكل خاص على الندوات ودورات التدريب وحلقات النقاش، وفيما يلي وقائع النشاطات بالتفصيل:

- عقدت غرفة صناعة الزرقاء في الفترة من ٥-٢٨ / ٤ مجموعة من النشاطات: ورشة عمل حول «كلفة توصيل الكهرباء للصناعات المختلفة»، ندوة بالتعاون مع برنامج دعم بيئة الاعمال «التصدير في السوق الأمريكي»، لقاء موسعاً حول «دعم الانتاج الوطني وزيادة التنافسية».
- عقدت جمعية الرواد الشباب يوم ٦ / ٤ حلقة نقاش حول «اجراءات حماية الانتاج الوطني في الأردن».
- نظمت غرفة صناعة إربد يوم في الفترة من ٧ / ٤-٥ / ١٠ مجموعة من النشاطات: ندوة للتعريف ببرنامج التعاون الاداري الهولندي بالتعاون مع جمعية رجال الاعمال الأردنية الأوروبية «جيبا»، اعتصام احتجاجاً على العدوان على العراق، ندوة بالتعاون مع بنك الانماء الصناعي «التأجير التمويلي للقطاعات الانتاجية في المملكة».
- عقدت في غرفة تجارة العقبة يوم ٢٦ / ٤ ندوة تعريفية حول برنامج «امبرتيك - الاردن»، التدريبي التي نظمتها مديرية تنمية المجتمع المحلي في سلطة منطقة العقبة.
- عقدت غرفة صناعة عمان يومي ٢٧ و٢٨ / ٤ دورة تدريبية للشركات الصناعية في الأردن تتعلق بمبادىء الانتاج النظيف.
- نظمت جمعية البنوك في الأردن والمعهد القضائي الأردني في الفترة من ١٦-٢١ / ٥ دورة مصرفية متخصصة للقضاة.
- نظم الأتحاد العام للمزارعيين يوم ١٨ / ٥ فعاليات المؤتمر الزراعي الوطني الأول تحت عنوان «الأتحاد شريك أساسي في التنمية الزراعية».
- أقامت غرفة تجارة إربد يوم ١٩ / ٥ محاضرة للوزيرة أسمى خضر حول «الاعلام».

جمعيات خيرية

بلغ عدد النشاطات التي نظمتها الجمعيات الخيرية في الأردن خلال الفترة المشار إليها (١٠) نشاطات، ركزت على قضايا الإعلام والمرأة، وكيفية حماية حقوق الأشخاص المعاقين، هذا بالاضافة إلى حفلات الزفاف الجماعية، وبعض النشاطات المتنوعة الأخرى، وفيما يلي التفاصيل:

- عقدت جمعية الزهراء لرعاية الطفولة بالتعاون مع مركز التميز الشامل يوم ١١ / ٤ دورة بعنوان «اضطرابات النطق واللغة».
- نظمت جمعية الطفل الخيرية يوم ١١ / ٤ ندوة حوارية بعنوان «الاعلام والمرأة - روح أم جسد».
- نظمت جمعية الثغر لرعاية المعاقين يوم ١٢ / ٤ ندوة حول «الاتفاقية الدولية لحماية ودعم حقوق الأشخاص المعاقين».
- نظمت جمعية العفاف الخيرية في الفترة ١٤/٤-/٥ ١٨ مجموعة من النشاطات: محاضرة للنائبة حياة المسيمي بعنوان «قراءات في مؤتمرات الأسرة»، محاضرة «القناعة مدخل الى السعادة»، حفلاً خيرياً دعماً لحفل الزفاف الجماعي الذي سيقام في نهاية تموز القادم، ندوة «فن الحوار بين الزوجين».
- نظم اتحاد الجمعيات الخيرية في الزرقاء يوم ١٩ / ٤ لقاءً مع مدير التربية والتعليم عبد الكريم الخلايلة لمناقشة موضوع «العنف في المدارس».

متحدثون في ندوة الفضة العربية الارثذوكسية والحفاظ على القدس، التي نظمتها الجمعية الارثوذكسية بمناسبة يوم الارض

- اختتمت دائرة التدريب والمتابعة في جمعية المركز الإسلامي الخيرية يوم /٤ ٢٥دورة تدريبية بعنوان «هندسة النجاح في الحياة - استخدامات البرمجة العصبية».
- نظمت الجمعية الارثوذكسية بالتعاون مع جمعية حماية القدس وبمناسبة يوم الارض يوم /٤ ٤ ندوة بعنوان «القضية العربية الارثذوكسية والحفاظ على القدس»..
- أقام مركز عبد الرحمن بن عوف التابع لجمعية المركز الإسلامي الخيرية يوم ٢٩ / ٥ فعاليات اليوم الطبي المجاني الخامس في ماركا.

جمعيات ومراكز حقوق انسان

بلغ عدد النشاطات التي نظمتها مراكز حقوق الإنسان في الأردن (١٢) نشاطاً، توزعت على قضايا التعاون والتنسق مع مؤسسات المجتمع المدني، ومناقشة فرص حماية حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك قضايا حقوق اللاجئين، وسوء معاملة السجناء، هذا بالاضافة إلى عقد الدورات التدريبية حول مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان:

- نظم المركز الوطني لحقوق الانسان في الفترة ٥/٤ – /٥ ٣١ مجموعة من النشاطات: جلسة حوارية بعنوان «اليات التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني»، محاضرة «حول أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، ورشة تدريب حول «حقوق الانسان والقانون الدولي»، دورة تدريبية حول «دور الشباب في مكافحة المخدرات»، محاضرة القتها خبيرة حقوق الانسان «بون راي» بعنوان «فرص وتحديات حقوق الانسان في منطقة الشرق الأوسط»، دورة تدريبية حول «حقوق الانسان وقضايا اللاجئين»، اصدار تقرير حول «أوضاع السجون في الأردن»، دورة تدريبية «حول حقوق الانسان»، ندوة حول «حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية .. تطبيقاتها في القضاء الأردني»، دورة تدريبية حول «حقوق الانسان».
- نظم مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الإقليمي للأمن الإنساني يوم ١٥ / ٥ ورشة عمل حول «المحكمة الجنائية الدولية».
- نظمت مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان / ميزان في إربد يوم ١٨ / ٥ ورشة عمل بعنوان «العدالة الجنائية للأحداث».

جمعيات البيئة

نظمت جمعيات وهيئات البيئة في الأردن (٨) نشاطات خلال شهري نيسان وأيار ٢٠٠٤، حيث شملت هذه النشاطات، الدورات التدريبية وعقد ورش العمل وإقامة المعارض للتعريف بالقضايا البيئية في الأردن:

- نظمت جمعية البيئة الأردنية في الفترة من ٥ -٨ / ٤ دورة تدريبية حول «التعامل مع النفايات الطبية».
- نظمت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وجمعية البيئة الأردنية يوم ١٠ / ٤ فعاليات التجمع البيئي في مدرسة ظهر السرو الثانوية الشاملة.
- نظم مرصد البيئة الاردني التابع لمركز الأردن الجديد للدراسات بالتعاون مع مؤسسة هينرخ بل في قاعة اتحاد الجمعيات الخيرية بالزرقاء يوم ١٢ / ٤ ورشة عمل حول «الجمعيات النسائية ودورها في الوصول إلى تنمية مستدامة».
- أقامت أندية حماية الطبيعة والحيوان في مدرسة الخنساء الثانوية للبنات في مأدبا يوم ٧ / ٥ معرض وتجمع بيئي.
- نظم مرصد البيئة الأردني في مركز الأردن الجديد للدراسات يوم ١٠ / ٥ ورشة عمل وطنية بعنوان «حقوق المواطن البيئية».
- نظمت جمعية أصدقاء الأرض الأردنية بالتعاون مع جمعية الأعمال المستدامة السويسرية وشركة الفوسفات الأردنية وشركة كميرا يوم ٣١ / ٥ ورشة تدريبية تحت عنوان «الربحية في الإنتاج الأنظف».

نوادي طلابية وشبابية

خلال شهري نيسان وأيار نظمت النوادي الطلابية والشبابية في الأردن (٣١) نشاطاً، تناولت مختلف المواضيع المحلية والإقليمية، هذا بالاضافة إلى عقد الدورات التدريبية وإقامة الندوات والمحاضرات وتنفيذ مجموعة من المسيرات والاعتصامات.

- عقد نادي مؤاب ندوة حول «التنمية السياسية».
- نظم مركز شباب مادبا في الفترة ٤ / ٤ – ١٥ / ٥ مجموعة من النشاطات: ندوة حول «معركة الكرامة»، محاضرة «الأردن بين التاريخ والجغرافيا» قدمها عبد الرؤوف الروابدة، ورشة عمل حول «الاعلام ودوره في خدمة قطاع الشباب».
- عقد نادي الحسين في إربد يوم ٥ / ٤ حواراً مفتوحاً مع رئيس بلدية إربد المهندس وليد المصري.
- أقام مركز شباب حرثا يوم ٧ / ٤ ندوة بعنوان «المرأة ودورها في صنع القرار».
- عقد مركز شباب بيت راس يومي ٧ و ١٧ / ٤ ندوة تحت عنوان «الشباب وتحديات العصر»، ورشة تدريبية حول العديد من المجالات التي تهم الشباب.
- أقام نادي خريجي الجامعات والمعاهد العراقية في عمان يوم ٩ / ٤ حفلاً تأبينياً بمناسبة ذكرى استشهاد رامز طهبوب في معركة «نفق الشرطة» في العراق.
- نظم نادي عبين وعبلين الرياضي ١١ / ٤ محاضرة للعين فايز الطراونة رئيس الوزراء الأسبق بعنوان «البيئة السياسية الأقليمية والدولية وأثرها على الأردن».
- نظم الاتجاه الاسلامي في الجامعة الأردنية يوم ١١ / ٤ مسيرة تندد بالحرب على العراق.
- نظم الطلبة في جامعات الأردنية وفيلادلفيا وآل البيت ومؤتة واليرموك والتكنولوجيا والزرقاء الأهلية يوم ١٨ /٤ مسيرات واعتصامات للتنديد باغتيال القيادي في حركة حماس د. الرنتيسي.
- نظم طلبة جامعة مؤتة يوم ٦ / ٥ اعتصاماً امام مجلس الأمة احتجاجاً على قرار الجامعة بالغاء ترشيح عدد من الطلبة لانتخابات مجلس الطلبة.
- نظم نادي الشوبك الرياضي يوم ٢٠ / ٤ ندوة بعنوان «دور المرأة في التنمية السياسية».
- نفذ طلبة الجامعة الأردنية يوم ٢٥ / ٤ يوماً تطوعياً في منطقة لواء الحسينية في محافظة معان.
- افتتح رئيس الوزراء فيصل الفايز في نادي الوحدات يوم ١ / ٥ أعمال «الملتقى الأول للأندية حول التنمية السياسية».
- نظم مركز شابات الطيبة وشباب البتراء يوم ٢ / ٥ ندوة في فندق بانوراما البتراء بعنوان «المسيرة الديمقراطية في الأردن».
- نظم نادي الرشيد / البادية الشمالية يوم ١٠ / ٥ ندوة حوارية حول «التنمية السياسية».
- نظم نادي الشيخ حسين في الأغوار الشمالية يوم ١٠ / ٥ محاضرة ألقاها وزير التنمية السياسية محمد داودية حول «التنمية السياسية».
- عقد نادي البقعة يوم ١٦ / ٥ ندوة ثقافية بمناسبة «ذكرى اغتصاب فلسطين».
- نظم نادي الأقصى في مخيم سوف يوم ٢١ / ٥ محاضرة ألقتها السيدة أسمى خضر الناطق الرسمي باسم الحكومة بعنوان «دور الشباب في التنمية السياسية».
- أقام نادي الجليل يوم ٢٤ / ٥ مهرجان العودة الذي أقيم في ساحة النادي بمشاركة العديد من الفعاليات السياسية والنقابية والشعبية.
- نظم نادي خريجي الجامعة الأردنية يوم ٣٠ / ٥ محاضرة ألقاها وزير الداخلية سمير الحباشنة بعنوان «الأمن والديمقراطية».

مراكز وهيئات متخصصة

ركزت المراكز والهيئات المتخصصة في الأردن نشاطاتها والتي بلغت (٢٤) نشاطاً، على قضايا الثقافة الأردنية، وعلاقة الشباب بالتنمية السياسية، ودور المرأة الأردنية في المجتمع، وكذلك دور الاعلاميين الشباب، وشروط السلامة المرورية، هذا بالاضافة إلى عقد المحاضرات والندوات التي تناقش مختلف القضايا الشبابية وعلاقتها بالمتغيرات المحلية والإقليمية.

د. يحيى يخلف خلال الحوار في المركز الاردني للدراسات والمعلومات

ـ نظم المركز الأردني للدراسات والمعلومات وجمعية الدعوة الإسلامية يوم ٣ / ٤ ندوة حسن التل الثالثة بعنوان «الثقافة ودورها في نهضة الأمة».

ـ نظمت مؤسسة نهر الأردن يومي ٤/١٤ ورشة عمل حول «إنشاء المشاريع الصغيرة»، ورشة تدريبية لاعضاء فرق التخطيط في العراق حول «القيادة والادارة».

ـ نظمت الجمعية الأرثوذكسية بالتعاون مع جمعية حماية القدس وبمناسبة يوم الأرض، يوم ٣ / ٤ ندوة بعنوان «القضية العربية الأرثوذكسية والحفاظ على القدس».

ـ عقدت الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق في الفترة من ٥-٢١/٤ مجموعة من النشاطات: ندوة حول «تطبيق الاجراءات الهندسية للطرق»، ورشتا عمل حول «السلامة المرورية»، ندوة «اهمية تطبيق قانون العمل المهني لسنة ١٩٩٩»، وندوة «السلامة المرورية».

ـ عقد مركز الاعلاميات العربيات في منتدى السلط الثقافي في الفترة من ٨ ـ ١١ / ٤ دورة تدريبية بعنوان «الاعلام لغير الاعلاميين الشباب»، وفي يوم ١٧/٥ نظم المركز محاضرة عن الأدب الساخر قدمها الصحفي يوسف غيشان.

ـ نظم مركز الرأي للدراسات بالتعاون مع الجمعية الثقافية للشباب يوم ١٧ / ٤ في مقر المركز ندوة بعنوان «الشباب الاردني والتنمية السياسية».

ـ نظمت اللجنة النسوية في جمعية دار القرآن الكريم في غور الصافي يوم ١٨ / ٤ محاضرة للنائبة حياة المسيمي حول «دور المرأة المسلمة ومكانتها في المجتمع».

ـ نظم المركز الأردني للدراسات والمعلومات يوم ٢١ / ٤ حواراً مع وزير الثقافة الفلسطيني د. يحيى يخلف حول الاوضاع الراهنة.

ـ نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم ٢٥ / ٤ جلسة حوارية بعنوان «حزب الوسط الإسلامي... المبررات والفرص المتاحة»، وفي يوم ١٨/٥ نظم محاضرة قدمها عضو حركة فتح هاني الحسن حول التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية.

ـ نظم منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني يوم ١٢ / ٥ ندوة بعنوان «العرب على مفترق طرق».

ـ نظم مركز حرثا القرآني يوم ١٤ / ٥ محاضرة ألقاها الدكتور محمد ملكاوي بعنوان «واقع الأمة والتحديات».

ـ نظمت جمعية النساء العربيات يوم ١٥ / ٥ ورشة عمل حول «الديمقراطية وحقوق الإنسان».

ـ نظمت جمعية أصدقاء الآثار والأنثروبولوجيا/ الكورة يوم ٢٣ / ٥ ورشة عمل بعنوان «المحافظة على المواقع التراثية والبيئية».

ـ أقامت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك يوم ٢٦ / ٥ ورشة عمل بعنوان «دور برنامج ضمان في حماية المستهلك».

الثقافة الحزبية في المجتمع الأردني*

حسين أبو رمان**

كمدخل يمكن أن نصطلح على مفهوم الثقافة الحزبية، بأنه مجموعة من الأفكار والممارسات السائدة في عمل الأحزاب والتي تشكل معاً منظومة ثقافية تكتسب درجات متفاوته من الثبات في المراحل المختلفة من تاريخ البلاد. وهذه المراحل هي: أولاً: مرحلة تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى وحدة الضفتين عام ١٩٥٠ مروراً بمحطة الاستقلال واعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦ . ثانياً: مرحلة ما بعد وحدة الضفتين حتى حرب حزيران عام ١٩٦٧، مروراً بصدور أول قانون للأحزاب عام ١٩٥٥ . ثالثاً: مرحلة مابعد حرب حزيران حتى عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ . رابعاً: المرحلة الراهنة، منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن، مروراً بصدور قانون الأحزاب ساري المفعول رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ .

وبشكل عام، كل مرحلة من هذه المراحل لها، إلى هذه الدرجة أو تلك، سمات ثقافية حزبية خاصة بها، أما المرحلة التي تعنينا مباشرة فهي المرحلة الراهنة، والتي تمتد من عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ إلى الآن، وهي ليست معزولة عما سبقها، حيث أنها تحمل إلى حدود بعيدة الكثير من إرث المرحلة الماضية.

وقبل أن نتوقف أمام مظاهر الثقافة الحزبية في المجتمع الأردني، فإنه لا بد من إبراز العناصر الرئيسية التي تحدد مضامين هذه الثقافة الحزبية، وهي:

أولاً: الاطار التشريعي الذي يحكم العملية الحزبية، وهذا يشمل ليس فقط الدستور وقانون الاحزاب، وإنما كذلك قوانين الانتخاب لمجلس النواب والسلطات المحلية وغيرها من القوانين ذات العلاقة التي تؤثر على العملية الحزبية.

ثانياً: درجة تطور العمل الحزبي نفسة وخبراته المتراكمة.

ثالثاً: درجة تطور المجتمع والتحديات التي يواجهها على صعيد البيئة الخارجية الاقليمية والدولية.

وفي ضوء ذلك، فإننا نستخلص أن الأحزاب ليست وحدها المسؤولة عن الثقافة الحزبية السائدة، وإنما الدولة والمجتمع كذلك.

أما أبرز مظاهر الثقافة الحزبية في المجتمع الأردني، فيمكن أن نجملها في ما يلي:

أولاً: النخبوية

وهي تعني عدم الانفتاح على الجمهور العريض من المواطنين وإنما اختيار الأعضاء فرداً فرداً للتأكد من أنهم يفون بمواصفات معينة. وتعود جذور هذه الظاهرة إلى مرحلة الاحكام العرفية التي استمرت قرابة ربع قرن، حيث كانت الأحزاب خلالها ـ ماعدا جماعة الإخوان المسلمين ـ محظورة كلياً، وتعمل بالتالي، كما يقال، تحت الأرض، ولذلك كانت حريصة على أن يتمتع الأعضاء الجدد بمواصفات تحول دون إفشائهم أسرار الحزب تحت أي ظرف كان.

حسين أبو رمان

ورغم أن بيئة العمل الحزبي قد تغيرت منذ إلغاء الاحكام العرفية وصدور قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢، إلا أن الأحزاب قديمها وجديدها لم تنجح في التحول إلى أحزاب جماهيرية واسعة الانتشار، وهذا مؤشر سلبي مزدوج على الخلل في دور الأحزاب وأدائها من ناحية، وعلى انسداد آفاق العمل الحزبي طالما بقي تعامل الدولة معه على هامش الحياة السياسية من ناحية أخرى.

ثانياً: الشعارتية

تتميز الأحزاب بالميل نحو الاستعاضة عن البحث وايجاد الترجمات التفصيلية الدقيقة لبرامجها باللجوء إلى المواقف الشعارية العامة. ولعل من بين أهم الأسباب التاريخية لذلك، هو ثقل البعد الأيديولوجي في عمل الحزب والذي كانت تغذية الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي على الصعيد العالمي، وكذلك الحرب الباردة العربية بين معسكر التقدميين والمحافظين. هذا بالاضافة الى تطورات الصراع العربي الاسرائيلي والحروب على الجبهة العراقية التي كانت تشد الأحزاب إلى الشعارات أكثر مما تشدها إلى البرنامج. وقد يكون هذا مفهوماً أو مبرراً إبان تلك الفترة، الا أن استمرار طغيانه يعبر عن كسل فكري، حيث يتم الهروب من استحقاق البحث والاستقصاء والدراسة إلى التحصن وراء الشعار أو الموقف العام.

ثالثاً: الاقصاء

وهو الميل نحو إلغاء الطرف الأخر أو تجاهل وجوده. وهذا نقيض للاعتراف بالآخر وباحترام الرأي والرأي الآخر. والسلوك الإقصائي قد يتجلى بين الأحزاب نفسها، ولكن

(*) قدمت هذه الورقة في الملتقى الأول للاندية حول التنمية السياسية والذي عقد في مدينة الحسين للشباب يوم الأول من أيار ٢٠٠٤

(**) كاتب صحفي وباحث، المدير التنفيذي لمركز الأردن الجديد للدراسات.

أخطر تجلياته هو ما بين الدولة والأحزاب حينما يسعى كل منهما لتقويض الآخر. لقد وقع تطور كبير على هذا الجانب منذ إقرار الميثاق الوطني في صيف ١٩٩١، حيث أوجد الميثاق الأرضية المناسبة لاندماج الأحزاب في بنيان الدولة ولاعتراف الدولة بالاحزاب ودورها. لكن الأحزاب لا تبدي حماساً للدفاع عن الدولة ومصالحها التي هي مصالح الجميع، وتخلط مابين هذا وما بين حقها في الاختلاف مع الحكومات أو معارضتها سواء من موقع الموالاة أو المعارضة.

من جهة أخرى، انتهجت الدولة سياسة اقتصاد طويلة الامد منذ عام ١٩٥٧، حيث حظرت النشاطات الحزبية بكافة اشكالها، الأمر الذي ولد ثقافة عامة تحد من انتهاج سياسية التوافق لدى كل من الدول والأحزاب. الأمر الآخر، ان ثقافة الاقصاء متغلغلة فيما بين الأحزاب ذاتها، وهي غير قادرة على تشكيل تيارات وتحالفات حزبية عريقة تمكنها من تحقيق بعض أهدافها في التأثير على السياسات الحكومية.

رابعاً: الاغتراب

والمقصود به اغتراب الحزب عن الهم الوطني بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والانشغال عنه غالباً بالقضايا الاقليمية والدولية. صحيح أن الهم الوطني لا يعني ولا يجب أن يعني تجاهل القضايا القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي لها كذلك أبعاد وطنية أردنية، لكن الحزب غير الفاعل وطنياً لا يمكن أن يكون فاعلاً قومياً، وهذا هو مفهومنا أيضاً لشعار الأردن أولاً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة تعود في جانب رئيسي منها إلى الظروف التاريخية لنشأة الاجيال المختلفة من الأحزاب، حيث ارتبطت نشأة بعض الأحزاب ببعد أممي أو قومي أو ديني، وظلت هذه النشأة بدلالاتها الأيديولوجية والعملية تنعكس على أداء تلك الأحزاب.

خامساً: الزعاماتية

وهي ظاهرة أخذت تجليات مختلفة قديماً وحديثاً، لكن البعد الذي طغى لفترة طويلة من الزمن هو استمرار تبوء القيادات الأولى للآحزاب لمناصبها لعشرات السنين، وهو ما يطلق عليه ظاهرة القيادات التاريخية، لكن هذه الظاهرة تراجعت بقوة في المرحلة الحالية، مع أن هذا التراجع ترافق مع نشوء ظاهرة الأحزاب التي تتمحور حول الفرد أكثر مما تتمحور حول الفكرة أو البرنامج. كما أن هذه الظاهرة أصبحت مرادفاً لوجود أحزاب عديدة لا تتمتع بأية خصوصية وطنية أو بالقدرة على جذب الجمهور للانتظام فيها.

مستقبل العمل الحزبي في الأردن

‹ إن مظاهر الثقافة الحزبية السائدة كما رأينا هي مظاهر سلبية، ولكنها مظاهر سلبية لقطاع يعمل وينشط، يخطىء ويصيب. وبالقدر الذي يتعين على هذا القطاع أن يطور نفسه ويعالج مشكلاته، فإنه يتعين على الدولة والمجتمع أن يأخذا بيده نحو ترسيخ دوره في الحياة السياسية.

‹ هناك شيء مشترك ما بين الأحزاب والأندية يمكن أن نسميه تحدي الاستمرارية. فالاندية في واقعها الراهن لا تعكس طموحاتنا الوطنية بالرغم من كل إيجابياتها، فهناك ثغرات وعيوب، ومظاهر خلل كثيرة.. ومع ذلك فإن الأندية تقوم بعمل عظيم في تنظيم الناس واشراكهم في النشاط والحياة العامة. ولعل أية نقلة نوعية في عمل الأندية سوف تنطلق من الوضع القائم مهما كانت علاته.

كذلك الأمر بالنسبة للأحزاب، فرغم مشكلاتها، فإن على الدولة والمجتمع أن يعترفا لها بالفضل أنها موجودة وأنها تسعى ضمن إمكانياتها للتعبير عن مصالح الناس وطموحاتهم وبالتالي فهي تقوم بعمل عظيم سيشكل ركيزة لأي تطور لاحق في دورها وأدائها، لكن يجب أن نتحلى دوماً بالنظرة النقدية كأندية وكأحزاب إذا كنا ننشد التطور.

‹ في الحقيقة فإنه يجب الاعتراف أن الميثاق الوطني الأردني قد وضع مرتكزات وقواعد جيدة للعمل الحزبي الأردني في إطار عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم. ولقد كان من شأن العمل رسمياً وشعبياً أن يؤسس لقيام حياة حزبية ناشطة وتجاوز مظاهر الخلل السلبية المشار إليها.

إن معضلة العمل الحزبي هو أنه يجب أن يكون أساس الحياة السياسية ـ أي «ماتور» الحياة السياسية أو محركها، لا أن يكون على هامشها كما هو الوضع الأن ـ تماماً مثلما أن السمك لا يستطيع أن يعيش إلا في الماء.

‹ الحل إذاً ليس فقط بالتنمية الحزبية وإنما بتنمية سياسية شاملة، أما مضمون هذه التنمية السياسية فهو التنمية الديمقراطية، أي تأهيل المجتمع لممارسة الديمقراطية بشكل كامل.

‹ إن أهم ركيزة للتنمية السياسية هي الأحزاب، فليس هناك تنمية سياسية دون تنمية حزبية. أن كل منظمات المجتمع المدني كالاندية وغيرها لها مصلحة في التنمية السياسية، لكن يبقى أيضاً أن ديمومة التنمية السياسية مرهونة بالاحزاب ودورها وذلك لأن من وظائف الأحزاب أن تسهم وبشكل فعال في:

ـ التجنيد السياسي للنخب البرلمانية والحكومية.

ـ التنشئة السياسية كرديف للثقافة السياسية الوطنية، والأحزاب مدرسة لتنشئة الكادرات السياسية للدولة.

ـ المشاركة السياسية حيث يوفر الحزب أداة مهمة للمواطنين لتنظيم أنفسهم للمشاركة في الحياة العامة وفي صنع القرار.

إن تأهيل الاحزاب كي تمارس دورها المنوط بها في التنمية السياسية يتطلب في المدى المباشر شيئين رئيسين: أولاً تمويل الأحزاب وفق معايير عادلة تخدم العملية الديمقراطية. وثانياً تطوير التشريعات ذات العلاقة وفي مقدمتها قانون الانتخاب بحيث يشرع التنافس بين الاحزاب على حصة من

موضوعات في التنمية المستدامة

ملف خاص

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) من المفاهيم الحديثة نسبياً، حيث تم اعتماده والدعوة للأخذ به وتطبيقه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في تقرير التنمية الانساني السنوي الصادر عام ١٩٩٥ . ومرد هذا الاهتمام الى التغيرات التي طرأت على العلاقة ما بين الدولة ومؤسساتها من جهة، والمجتمع ومختلف منظماته من جهة أخرى، حيث باتت مسؤوليات التنمية بجميع ابعادها ومستوياتها تقع على عاتق طرفي المعادلة (الدولة والمجتمع)، سواء فيما يخص وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية أو فيما يخص مراقبة تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات، وتقييم مدى توافقها مع عناصر ومستلزمات التنمية المستدامة، او حتى المبادرة الى وضع تصورات، وخطط تنمي وتطور جوانب مهمة من هذه العملية او تتصدى لجوانب أخرى ذات أثر سلبي على الانسان وبيئته.

هذا وتعتبر التنمية المستدامة فلسفة العصر التنموية، ذلك انها تضع في رأس اعتباراتها الانسان بوصفه هدفاً للتنمية وغاية لها، وتجعل من استدامة الموارد بكافة اشكالها هدفاً ثانياً لها. فإن كانت التنمية، قبل وقت ليس بالقصير، تقاس بمعايير كمية كقياس النمو الاقتصادي او استهداف نسب نمو معينة للناتج المحلي الاجمالي .. الخ، الا أن فلسفة التنمية المستدامة تقيس التنمية بمعيار تقدم العنصر الانساني من حيث الصحة والغذاء والتعليم والرفاه والحكم الرشيد.

انطلاقاً من ذلك تقدم مجلة قضايا المجتمع المدني ملف بعنوان «**موضوعات في التنمية المستدامة**»، يتضمن ثلاث مساهمات تناقش ثلاثة أبعاد مهمة تنطوي عليها عملية التنمية المستدامة.

البعد الأول: ومن خلال مساهمة «واقع البلديات في الاردن ودورها في التنمية» يتناول أ. هاني الحوراني مكانة الحكم الرشيد (Good Governenace) على صعيد مؤسسات الحكم المحلي والعمل البلدي في الأردن، وحجم التقدم على طريق تكريس الادارة اللامركزية في هذه المؤسسات بما يلبي متطلبات التنمية المستدامة.

البعد الثاني: تناقش أ. نادية بشناق تحت عنوان «**الجمعيات النسائية ودورها في الوصول الى تنمية مستدامة**» دور الجمعيات النسائية في الوصول الى تنمية مستدامة، حيث ان تمكين النساء وتفعيل مشاركتهن السياسية تعتبر من اولويات التنمية المستدامة.

البعد الثالث: يقدم د. أسامة الألوسي وتحت عنوان «**حقوق الانسان البيئية: بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة**» قراءة في حالة حقوق الانسان البيئية، ومكانة هذه الحقوق في ظل التقاطعات المحتملة ما بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة.

واقع البلديات في الأردن ودورها التنموي*

هاني الحوراني**

تعتبر البلديات الأردنية، مثلها مثل أنظمة الحكم المحلي في البلدان الأخرى، نتاج تفاعل مجموعة من المؤثرات المحلية والوطنية والمتغيرات الخارجية، التي تحدد في نهاية الأمر هيكل الحكم المحلي ووظائفه وسياساته وصلاحياته ودينامية علاقته مع الحكومة المركزية.

لمزيد من الإيضاح، نشير إلى أن هوية الحكم المحلي وفعاليته تتحدد نتيجة تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: **أولاً**، البعد المحلي، ويتمثل في البُنية الاقتصادية – الاجتماعية لكل بلدية، وكذلك تاريخها وثقلها السياسي، ووزنها السكاني وخصائصها الديمغرافية، وهذه تصف الابعاد المحلية. اما البعد الرئيسي **الثاني** فهو البعد الوطني، ويتمثل بسلسلة من العناصر أهمها الهيكل الاقتصادي – الاجتماعي للبلد؛ النظام السياسي؛ النظام الدستوري والاطار التشريعي والنظام الاداري الذي يحكم علاقة الدولة المركزية بالحكم المحلي. ويتجلى البعد **الثالث** في المتغيرات الاقليمية والعالمية التي يمكن أن تؤثر على الموقف من الحكم المحلي وشكل العلاقة ما بينه وبين الدولة المركزية. فعلى سبيل المثال تغيرت النظرة الى الحكم المحلي من مرحلة تميزت بالتخطيط المركزي وسيادة فكره دولة الرفاه التي حاولت تغليب المركزية على الحكم المحلي، الى مرحلة أخرى تميزت بتراجع تدخل الدولة المركزية وهيمنة فكرة اقتصاد السوق، وأعلت من شأن القطاع الخاص والمبادرات الفردية، وأفسحت المجال امام تحويل جزء من مسؤوليات الدولة الى البلديات، جراء اعتماد مبدأ اللامركزية. واليوم، ومع هيمنة فكرة اللامركزية والديمقراطية، فقد تعاظم الاتجاه نحو تحويل جزء متزايد من مسؤوليات الحكومة الى البلديات، وبالتالي فإن هذه التغيرات الدولية والاقليمية (الاقتصادية والايديولوجية)، باتت تلعب دورها في تحديد هوية البلديات وسلطاتها وصلاحياتها ونوعية علاقتها بالحكومة المركزية.

والواقع أن التطورات التاريخية التي مرت بها البلديات في الأردن، تظهر أن الحكم المحلي قد مرت بظروف مشابهة لتلك التي سادت على الصعيد الدولي.

ظهرت البلديات في الأردن، منذ نهاية العهد العثماني، وهي بهذا المعنى، اقدم من الدولة الأردنية، فبلدية اربد يعود تاريخ انشاءها الى عام ١٨٨٠، وتعد أقدم البلديات الأردنية عهداً، تليها بلدية الكرك عام ١٨٨٤، ثم السلط عام ١٨٩٢، معان عام ١٩٠٥، مأدبا عام ١٩١٢، الطفيلة عام

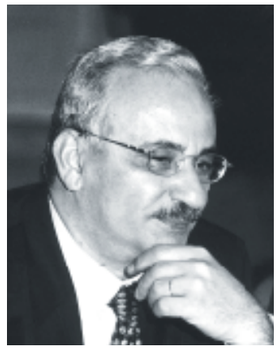

هاني الحوراني

١٩١٤، عجلون عام ١٩٢٠، الزرقاء عام ١٩٢٨، المفرق عام ١٩٤٤، العقبة عام ١٩٥١، وهلم جراً.

وقد صدر أول قانون للبلديات في عهد الامارة عام ١٩٢٥، حيث عَرَّف البلدية بأنها شخص حكمي (أي معنوي)، له حق التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة، وأنها مكلفة بالأعمال العمرانية والصحية وتأمين الحاجات المدنية.

ووفقاً لقانون البلديات لسنة ١٩٢٥، فقد تشكلت البلدية من مجلس بلدي منتخب وموظفين محليين. وعلى سبيل المثال فقد تشكل مجلس بلدية عمان من رئيس وسبعة اعضاء ينتخبون من بينهم نائباً للرئيس، اما الرئيس فيعينه رئيس النظار (رئيس الوزراء). وقد تراوح عدد اعضاء المجالس البلدية الأخرى ما بين خمسة وسبعة اعضاء، وكان حاكم المنطقة يقوم بتعيين الرئيس من بين اعضاء المجلس، وكانت مدة المجلس أربع سنوات، ويتجدد كل سنتين انتخاب نصف الأعضاء، ويتم اسقاط غير المجدد لهم بالقرعة. أما فميا يخص وظائف المجلس البلدي فقد كانت تشمل تعيين موظفي البلدية وتحضير الموازنة المحلية والنظر في المشاريع العمرانية والاصلاحية، وقد تم اشتقاق القانون من نظام الحكم المحلي البريطاني.

في وقت لاحق، جاء قانون البلديات رقم (٩) لسنة ١٩٣٨ ليمثل خطوة الى الوراء مقارنة بقانون عام ١٩٢٥، فقد عَرّفَ البلدية بانها مؤسسة اهلية تُحدث وتلغى بقرار من المجلس التنفيذي، وبموافقة سمو الأمير. ومزج القانون ما بين الانتخاب والتعيين في تشكيل مجالس البلدية، حيث اباح لرئيس الحكومة ان يعين عدداً يحدده هو من اعضاء المجلس البلدي الى جانب الاعضاء المنتخبين. كما جعل رئيس البلدية موظفاً من خارج اعضاء المجلس، يُعين من قبل رئيس الوزراء ويُعزل ايضاً من قبله. كما جعل مدة المجلس اربع سنوات تجدد بالكامل حال انتهاء هذه المدة، بل واجاز تمديدها لست سنوات.

وفي مرحلة ما بعد تحقيق الاستقلال جاء دستور ١٩٤٨ لينص في المادة (٧٠) على ان «الشؤون البلدية في مدن المملكة وبلدياتها تديرها مجالس بلدية طبقاً لقانون خاص». وعاد دستور عام ١٩٥٢ ليعيد النص نفسه تقريباً، حيث جاء في المادة ١٢١، أن «الشؤون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية او محلية وفقاً لقوانين خاصة». وقد صدر قانون البلديات رقم «٢٩» لسنة ١٩٥٥ تمشياً مع احكام المادة المذكورة، وكذلك صدر اول تشريع لادارة القرى لعام ١٩٥٤، تحت اسم، قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ .

اما بالنسبة لوزارة الشؤون البلدية والقروية، فقد أنشئت عام ١٩٦٥، وأصبحت تتبع إليها جميع البلديات ما عدا أمانة عمان، وقد ظل قانون البلديات مع تعديلاته الكثيرة معمولاً به الى اليوم. وعكست التعديلات التي طرأت عليه التطورات السياسية الداخلية والتغيرات التي كانت تجد على فلسفة الحكم المحلي، تقدماً وتراجعاً.

فعلى سبيل المثال، جاء تعديل قانون البلديات لعام ١٩٨٢ ليسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية انتخاباً وترشيحاً، كما خفض التعديل المشار إليه سن المشاركة في الانتخابات من ٢١ سنة الى ١٩ سنة، وكذلك هو حال التعديل الذي ادخله قانون البلديات المعدل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤، الذي نظم اجراء الانتخابات البلدية في يوم واحد في جميع البلديات وحدد هذا اليوم في الفترة من ١–١٥ تموز من عام الانتخاب، علماً بأن الانتخابات أصبحت تجري مرّة كل ٤ سنوات. ونص التعديل كذلك على انتخاب رئيس البلدية بشكل مباشر من قبل المواطنين وانتخاب كامل اعضاء المجلس، مع صلاحية تعيين عضوين اضافيين في كل مجلس لرئيس الوزراء، بعد ان كان هؤلاء، وامين عمان، يعينون بالكامل من قبل مجلس الوزراء، وهذا مثال آخر على التعديلات الايجابية.

أما التعديلات الأخيرة، والتي أدخلتها حكومة السيد علي ابو الراغب على قانون الانتخاب، فإنه يمكن إدراجها في باب التعديلات التراجعية التي اعادت الحكم المحلي خطوات الى الوراء، كما سوف نبين في فقرات لاحقة.

العلاقة بين البلديات والحكومة المركزية في زمن العولمة:

أدت الضغوط الناجمة عن العولمة على الدول القومية، الى تآكل قوتها، وذلك جراء قوة تدفقات رأس المال ونظم المعلومات. ومن ناحية أخرى فقد أصبحت الدولة في معظم البلدان على درجة من التعقيد وعدم المرونة، من حيث انها لم تعد تستطيع الاستجابة لاحتياجات السكان المختلفة في بلدانها. ومن هنا فقد نشأت المفارقة التالية: «ان الدولة القومية اضحت اصغر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الكبيرة واكبر كثيراً من ان تقدر على الأشياء الصغيرة»، حسب تعبير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣.

وقد دعا التقرير المذكور الحكومات الوطنية الى ايجاد طرائق جديدة لتمكين شعوبها من المشاركة بدرجة اكبر في الحكم، والى السماح لها بأن تمارس تأثيراً أكبر بكثير على القرارات التي تؤثر في حياتها والى ضرورة الاستجابة الايجابية لهذه التحديات عن طريق التحول الديمقراطي السريع وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني.

لقد دعا التقرير المذكور بصورة خاصة الى نقل المزيد من السلطات الى اجهزة الحكم المحلي ومنح حرية اكبر للمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية، واعتبر أن نقل السلطات من العواصم الى المناطق والبلديات والقرى هو أحد افضل طرائق تمكين الناس، والنهوض بعملية المشاركة العامة وزيادة الكفاءة. وأكد التقرير أن اللامركزية حيثما تحققت قد أدت الى خفض التكاليف ورفع الكفاءة.

ويجب القول إن اللامركزية يجب ان تقترن بالديمقراطية الحقيقية، والتوزيع العادل للموارد، والتضامن بين المناطق الاغنى والمناطق الاقل حظاً، وذلك حتى لا تعزز اللامركزية المناطق المتقدمة بالخدمات او ان تقوي النخب المحلية على حساب الناس العاديين.

وبهذا المعنى، فإن الخطوات التي شهدها الأردن في العقد الأخير باتجاه تعزيز اللامركزية والحكم المحلي، تأتي في سياق تحول عالمي شامل نحو اللامركزية، لقد كان القرن العشرون هو قرن المركزية، حيث مثل العصر الذي قامت فيه الدول العظمى بتركيز الموارد بيد الحكومات المركزية، واقامت نماذج مركزية عنها في البلدان المستعمرة. وقد قامت البلدان المتحررة من الاستعمار ببناء الدول القومية مركزية الطابع، وعززت الأخيرة دور العواصم، الا أن جاذبية المركزية الادارية والسياسية بدأت بالانحسار في نهاية القرن العشرين وسوف تزداد انحساراً خلال القرن الواحد والعشرين، حيث يتوقع أن تكون احدى سماته الرئيسية المزيد من «اللامركزية واللاحصرية والمشاركة المحلية» في عملية صنع القرار ومراقبة القرارات الادارية وتحديد الخيارات، وذلك حسب تعبير باحثين لبنانيين، أي أن هناك تحولاً:

(**) ورقة عمل قدمت في ورشة «البلديات والتنمية المستدامة» التي عقدها مركز الاردن الجديد للدراسات في مبنى بلدية اربد، في ٢٤ آذار ٢٠٠٤ .

(*) باحث متخصص في الشؤون الأردنية، ومدير مركز الأردن الجديد للدراسات.

– من الادارة الشديدة التمركز الى الادارة اللامركزية.

– من نظام التحكم المركزي الى المشاركة الواسعة في التحكم والقرار.

– من النظام البيروقراطي الجامد الى النظام الاداري الشفاف.

– من الثقافة السلطوية الهرمية الى ثقافة المساءلة الشعبية.

ان من الأسباب التي تفسر التحول نحو اللامركزية في العالم المعاصر هو أنها :

– تشجع إنماء المناطق البعيدة عن العاصمة، وتخفض تكاليف التنمية، عن طريق تسريع عملية اتخاذ القرار.

– تشجع النمو المتوازن للمدن والبلدات من غير العاصمة، وتعطي الأفضلية للبلدات والمدن الأصغر.

– تشجع نمو المناطق الريفية والأقل حظاً.

– تسرع عملية صنع القرار لأنها تقرب صناعة القرار من المناطق والمواطنين.

– تدعم استقرار الدولة بوجه عام لانها تدخل المواطنين في عملية صنع القرار.

– توفر وسيلة جديدة لادخال نخب جديدة الى الحياة العامة وتوفر الفرصة لها للتمرس على الادارة والخدمة العامة.

– توفر وسيلة للمواطنين للتمرس بعملية انتقاء المرشحين وانتخابهم ومراقبة ادائهم.

– تمكن كل بلدة أو منطقة من الاستفادة من ميزاتها التفضيلية وتطوير ذاتها.

– تفسح المجال امام ظهور الأولويات المتنوعة لمختلف الخدمات، تبعاً لحاجات مختلف البلدات / المناطق.

– توصل الخدمات بكلفة اقل وسرعة وجودة افضل.

– تؤدي الى وضع افضل على صعيد المالية العامة، حيث ترتفع القدرة على جمع الضرائب والرسوم محلياً، وتنخفض كلفة ايصال الخدمات مع انخفاض تكلفة البيروقراطية الكبيرة.

ان التوجه نحو اللامركزية لا يعني الغاء الادارة المركزية، فللأخيرة كان وسيظل لها دور هام في التحكم والمراقبة والتخطيط، واقرار السياسات المالية والاقتصادية، ووضع خطط ومشاريع التنمية الوطنية، وتصحيح الاختلالات، وتنظيم الخدمات العامة كالتربية والصحة والبيئة والإسكان، إضافة الى الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية.

البلديات ودورها الإنمائي

للبلديات بشكل عام ثلاث وظائف رئيسية، هي:

أولاً: وظيفة التمثيل الديمقراطي وتأمين الممارسة الديمقراطية عبر المشاركة المحلية في انتخابات المجالس البلدية.

ان الانتخابات البلدية وممارسة البلديات دورها التمثيلي، يمثل مدرسة تربوية للمواطنين من اجل تنمية حس المسؤولية والمشاركة لديهم، وهي مدرسة للثقافة المدنية والمواطنية وللتدريب على مهارات ادارة الشأن المحلي والشأن العام ومراقبة عمل السلطات.

ثانياً: تأمين الخدمات الاساسية للمواطنين في نطاق مناطق سكنهم وعملهم.

ان السلطات المحلية (البلديات) تنزيل جزءاً من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عن طريق مقاسمتها مسؤولية تأمين هذه الخدمات عى الصعيد المحلي.

ثالثاً: للبلديات دور في التنمية على صعيد مناطقها. وكذلك على صعيد الأقاليم التنموية.

اتحدت البلديات في مجالس مشتركة للخدمات، يساهم في توظيف طاقاتها معاً لتحقيق برامج انمائية تتجاوز حدود البلدية الى الاقليم التنموي او القضاء أو المتصرفية او المحافظة، وبهذا فإنها تستطيع ان تكون لاعباً رئيسياً في عمليات التنمية الوطنية والاقليمية.

ولكي تقوم البلديات بأدوارها الثلاثة المذكورة، يجب مراجعة قانون البلديات والسياسات العامة الخاصة بالبلديات باتجاه ما يلي:

١– تعزيز الطابع التمثيلي للبلديات، باتجاه تعزيز استقلاليتها والاعتراف بدورها وكينونتها الذاتية كسلطة لادارة الشأن المحلي. وهذا يتطلب تعديل قانون الانتخاب واجراءات تسجيل الناخبين واعتماد مبدأ الانتخاب لجميع المجالس.

فالبلديات ليست اداة او حلقة من حلقات السلطة المركزية، وهي ليست ايضاً اداة استيعاب او اجتذاب او تنفيع، ما يجب ان ينعكس على نوعية التصدي لادارة الشأن المحلي، وهو ما يتطلب اعادة النظر في مبدأ التعيين، وفي التجميع والدمج غير الديمقراطي، بحيث يكون القرار بالدمج قائماً على حوار واقتناع وطني ومحلي.

كذلك يجب اعداد جداول الناخبين عن طريق دوائر الاحوال المدنية واعتماد البطاقة الشخصية ذات الرقم الوطني في عملية الاقتراع، وتكليف لجنة وطنية مستقلة أو القضاء بالاشراف على الانتخابات البلدية. والى جانب ذلك، فإن تطوير قانون البلديات يجب ان يشمل تقنين سلطات مجلس الوزراء بحل المجلس البلدي، وان يكون قرار الحل معللاً وخاضعاً للطعن امام محكمة العدل العليا. هذا اضافة الى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في المجالس البلدية.

٢– الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في معالجة قضية التوازن ما بين المجالس البلدية المنتخبة وبين

مقر الحاكمية الادارية في اربد

الاستشاريين والمهنيين من اجل ضمان الطابع التمثيلي والانتخابي للمجالس البلدية، دون التفريط بشروط ومتطلبات الكفاءة المهنية والحكم المحلي الجيد.

٣– التوجه نحو معالجة متكاملة للامركزية الادارية، عن طريق عقد عقد ورش عمل وتنظيم مجموعات عمل متخصصة بهدف الوصول، في النهاية، الى تحقيق مشروع اللامركزية الادارية، وبلورة قانون اللامركزية الادارية، بما يوضح طبيعة العلاقة ما بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية في المحافظات وعلى مستوى الأقضية والبلديات. فهناك مستوى اللامركزية الحكومية: اي العلاقة بين مجلس الوزراء والوزارات المختلفة وبين المحافظات والمحافظين. وهناك مستوى آخر، ثالث، هو ما بين المحافظات والبلديات.

إن الحديث عن ديون البلديات، وايرادات ونفقات البلديات يتطلب ربط ميزانيات البلديات بنوعية وحجم الخدمات التي تؤديها. فالخدمات التي تؤديها البلديات لا تتناسب مع وارداتها، ما يسمح بالتساؤل عن مدى سلطات البلديات في تنمية مواردها الذاتية، وما هي قدرتها على تنشيط الاستثمار في حدودها، وما هي قدرتها القانونية على بناء شراكات مع القطاع الخاص، او على الاقتراض الخارجي، او على سن تشريعات تشجع المستثمرين على الاستثمار في مناطقها.

فالاستقلالية تولد المسؤولية، والأخيرة تولد امكانية المساءلة. فما حدود هذه الاستقلالية، وكيف تُترجم مالياً وادارياً وقانونياً؟ وهل هناك خطط زمنية لتمكين البلديات من الاستغناء عن الدعم الحكومي؟!

ان معالجة هذه القضايا يفتح الباب امام تأهيل وتعزيز الجهاز الاداري والفني للبلديات وأمام تطوير مواردها المالية وقدراتها وصلاحياتها.

يبقى أن نشير اخيراً الى ان مفاهيم التنمية قد تطورت في العقود الاخيرة، فهي بدلاً من ان تركز على تنمية الموارد وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى، باتت تتجه نحو تنمية الموارد البشرية وتحقيق القدرة على الاستدامة.

ان بؤرة التركيز في فلسفة التنمية المستدامة هو على المشاركة والتمكين والمراقبة والمحاسبة والمساءلة، وذلك من خلال إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تحمل الأعباء والخدمات مع الحكومات المركزية، واعتماد اللامركزية باعتبارها المدخل لتمكين الناس / المواطنين من المشاركة الحقيقية. وبهذا المعنى فإن اللامركزية والمشاركة الشعبية باتتا مصطلحين ملازمين للتنمية المستدامة.

ان التوجه نحو اللامركزية يمثل فرصة اساسية للتحول نحو سياسات اجتماعية مناطقية اكثر عدالة وفعالية، من اجل توفير خدمات اجتماعية تتوافق اكثر مع الحاجات الفعلية للمواطنين والتي تتم بمشاركتهم الفعالة.

ان السياسات الانمائية المستمدة من فلسفة التنمية المستدامة تفترض وجود شراكة ما بين الحكومة المركزية وكل من الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وعليه فإن مجالات الاسهام في التنمية بالنسبة للبلديات تتحدد في ما يلي:

١– تقديم الخدمات العامة. ومنها ما يقع ضمن صلاحيات البلدية المنفردة، ومنها ما يجب ان يقع ضمن صلاحيات البلديات الكبرى او مجالس مشتركة للبلديات. فالخدمات الصحية ومياه الشرب والري والصرف الصحي والنظافة والانارة والطرق والارصفة والتشجير والتجميل هي من صلاحيات البلديات. بينما يمكن ان تقع مسؤوليات مشاريع كبرى من مثل مشاريع للصرف الصحي او بناء معاهد وجامعات على مستوى اعلى من البلديات.

٢– حماية البيئة ومحاربة التلوث: ان مهمة البلديات هو مكافحة التلوث عن طريق جمع النفايات ورش المبيدات وتنظيم النظافة اليومية للمدينة. لكن حرق النفايات او طمرها مهمة تتجاوز النطاق البلدي، كذلك هو حال بناء المحميات الطبيعية وحماية الغابات والمناطق الاثرية.

٣– التنظيم المدني: ان دور البلديات هو الحفاظ على التنظيم المدني ومنع مخالفات البناء ومنع التعدي على الأملاك العامة والأراضي المشاع.

٤– المشاريع الانمائية والانتاجية: ويجب ان تتم على مستوى أعلى من البلدية، مثل إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة والمشاريع السياحية ... الخ.

الجمعيات النسائية ودروها في الوصول إلى تنمية مستدامة *

ناديا بشناق*

يعتبر العمل من خلال الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني موازياً في أهميته للعمل الرسمي، ومن الممكن لهذه الجمعيات أن تلعب دوراً موازياً للمؤسسات الرسمية ومكملاً لها، حيث يقع عليها عبئاً أكبر كونها أقرب إلى المواطنين وتتلمس مشكلاتهم الحقيقية ولديها القدرة على معالجة المشاكل وإيجاد حلول لها.

تستوجب عملية النهوض والتنمية البدء بالتنمية البشرية وإن تقترن بعملية التنمية السياسية لتعميق النهج الديمقراطي.

وحتى نحقق ذلك يلزمنا الكثير من التفاعل وتهيئة البرامج العملية وتوحيد الجهود هذا بالاضافة إلى مواصلة العمل الدؤوب المخلص.

ناديا بشناق

أن بلدنا بحاجة إلى حركة نسائية ديمقراطية نشطة، تأخذ على عاتقها مهمات الدفاع عن حقوق المرأة وبناء المنظمات الإنسانية والتنموية، ومتى تقدمت المرأة تقدم المجتمع الامر الذي يستوجب مشاركة المرأة في شتى مناحي الحياة.

إن أحد أهم الاولويات للنهوض بأوضاع المرأة هو تقديم الدعم لها وتأكيد مشاركتها في الحياة العامة والبرامج التدريبية والحوار الهادف، والعمل على توعيتها لممارسة حقوقها المدنية والسياسية وتحقيق مشاركتها الاقتصادية ودمجها في برامج التنمية ومواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي.

ولا بد من توعية المرأة بقضاياها، وخاصة الحقوق القانونية والسياسية منها، وإبراز أهمية دورها في العملية التنموية، ومن الضروري بمكان العمل على تخفيف الفقر والبطالة والتي تؤثر سلباً على المرأة والرجل وبالتالي على الأسرة والمجتمع.

إن تسليط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات صاحبات رؤية وقادرات على تحقيق انجازات على كافة الصعد، وتخليصها من التنميط الاجتماعي السلبي السائد لصالح إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة ضمن ثقافة المجتمع المستمدة من قيم الحضارة الإنسانية، لهو ضرورة ملحة.

لقد خطى الأردن خطوات سريعة على طريق التطور وتعزيز الديمقراطية والتنمية السياسية وبدعم كبير من القائد الشاب الملهم جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه، وبجهود متميزة من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، وعمل دؤوب ومتواصل من سمو الاميرة بسمة بنت طلال المعظمة.

يعتبر العمل من خلال الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني موازياً في أهميته للعمل الرسمي، ومن الممكن لهذه الجمعيات أن تلعب دوراً موازياً للمؤسسات الرسمية ومكملاً لها، حيث يقع عليها عبئاً أكبر كونها أقرب إلى المواطنين وتتلمس مشكلاتهم الحقيقية ولديها القدرة على معالجة المشاكل وإيجاد حلول لها.

يواجه العالم في هذه الاوقات مجموعة من القضايا والتحديات التي تتطلب جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للتعامل معها، من خلال وضع آليات عمل واستراتيجيات وقائية وعلاجية للتقليل من آثارها السلبية والتصدي لها بعقلانية وموضوعية ومنها:

- توفير متطلبات الحياة الأساسية.
- تزويد المواطن بمهارات الحياة النافعة.
- تحقيق الأمن والاستقرار.
- تعزيز التفاهم الدولي والسلم العالمي المبني على العدل والمساواة والاحترام.

ومن هنا تأتي أهمية إعداد مصفوفة مفاهيم عالمية تعنى بحقوق الإنسان وثقافة السلام، تستمد مضامينها من القيم الاسلامية والعربية التي اعتبرت منبعاً لكل الحقوق والقيم الاخرى المتضمنة في ثقافات الشعوب الأخرى.

(*) ورقة عمل قدمت في ندوة الجمعيات النسائية دورها في الوصول الى تنمية مستدامة، التي عقدها مركز الأردن الجديد للدراسات في مدينة الزرقاء، في ١٢ نيسان ٢٠٠٤ .

(**) مديرة مركز التوعية والارشاد الأسري.

ومن الجدير بالاهتمام مراجعة جملة من المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والطفل والمرأة ومن أبرزها:

١ـ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢ـ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٣ـ اتفاقية حقوق الطفل.

٤ـ القانون المدني الإنساني الذي يشير إلى أن الإعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

تحتل حقوق الإنسان في الفترة الحالية مكانة متميزة في حياة الشعوب والأفراد، كونها تعكس اعتراف المجتمع والتزامه بتحقيق حاجات الفرد المختلفة، وتأكيده على ضرورة حمايتها واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بذلك، الامر الذي جعلنا في مركز التوعية والإرشاد الأسري حريصين على إعداد وتنفيذ برامج توعوية ووقائية علاجية، صممت بناء على الدراسات والابحاث الميدانية المتعددة التي أظهرت سلسلة من الظواهر المجتمعية لمجابهتها والعمل على معالجة أسبابها الحقيقية.

انطلاقاً من ذلك، كان لابد من التركيز على تقوية العلاقات الأسرية والتشجيع على الاستقرار والعمل، في سبيل إيجاد نقلة نوعية في أساليب التربية ووسائل التنشئة لتحقيق التوافق الاجتماعي والنفسي لجميع الابناء دون تمييز، والتأكيد على نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية، ومن أهم البرامج التي أعدها المركز لتحقيق هذه الأهداف:

١ـ البرنامج اليومي لتقديم الارشاد النفسي والقانوني والصحي والاجتماعي.

٢ـ خدمة الخط الارشادي الهاتفي.

٣ـ برنامج الارشاد لفتيات سن المراهقة.

٤ـ برنامج الديمقراطية في الأسرة مفهومها وكيفية تنمية الحوار الديمقراطي.

٥ـ برنامج توجيه الطاقات نحو الابداع للشباب والشابات وإعداد القيادات الشبابية، وتفضيل مشاركة الشباب في العملية التنموية.

٦ـ البرنامج الارشادي للمقبلين على الزواج، ويهدف إلى المساهمة في بناء صحيح وسليم للأسرة.

٧ـ برنامج المساعدات القانونية ونشر الوعي القانوني.

٨ـ برنامج ميداني حول مفاهيم الصحة الانجابية والصحة الأسرية.

٩ـ تدريب القيادات الشبابية (برامج عديدة ومتنوعة) تتمحور حول مساعدة الشباب والشابات على زيادة الثقة بأنفسهم ووعيهم الاجتماعي العام وإكسابهم القدرة على التأثير إيجابياً على حياتهم الشخصية، وعلى مجتمعاتهم بشكل عام.

١٠ـ برامج الدفاع عن النفس للفتيات، وتعليم السباحة وبرامج ترفيهية وثقافية عديدة للأطفال.

١١ـ برنامج مجابهة العنف الأسري.

١٢ـ برنامج الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية حيث يتم التركيز على: أهمية التربية السليمة، العدالة في توزيع الأدوار الاجتماعية، عدم التمييز في إعداد الأجيال والتعامل الأفضل، ونبذ العنف والتركيز على مبادئ حقوق الإنسان.

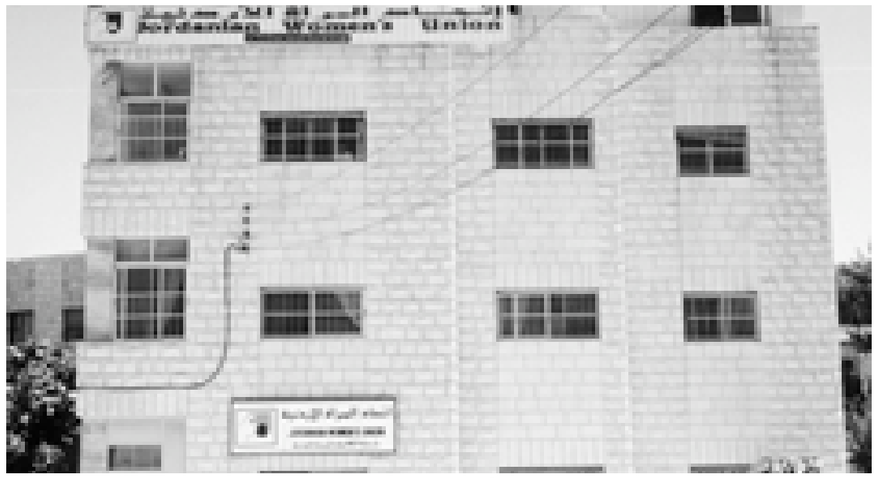

تواجه المنظمات النسائية الاردني تحديات جمة لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة

مع كل هذه البرامج، نجد ان المشوار أمامنا لا يزال طويلاً ويلزمنا المزيد من العطاء والعمل الجاد المنتج، والمزيد من العمل المؤسسي والتشبيك بين المؤسسات الرسمية والاهلية، لأن مستقبل الوطن يعتمد على الجهود المخلصة والعمل الدؤوب والمواطنة الصالحة من أجل رفعة الوطن والنهوض به.

حقوق الإنسان البيئية: بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة*

د. أسامة الألوسي**

أود بداية أن أقتبس المادة رقم(١) من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أقرت بموجبه الحق في التنمية، في الرابع من كانون الأول عام ١٩٨٦ :

« ان الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتفرد، وبموجبه يحق لجميع الشعوب والأفراد المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن من خلالها اعمال جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية اعمالاً تاماً » .

بالرغم من وضوح هذا الإعلان وتأكيده لمضامين التنمية وأبعادها الشاملة، إلا أن من المؤسف ان معظم الدول النامية ومن بينها الدول العربية، لم تستوعب متطلبات هذا الإعلان وتعاملت مع مفهوم التنمية من منظور أحادي الجانب، ذلك أنها أولت ورجحت متطلبات النمو الإقتصادي على الجوانب الأخرى المتعلقة بالأبعاد الإنسانية والمجتمعية والسياسية للتنمية. فهي لم تولي على سبيل المثال أي اهتمام لمخرجات التنمية الاقتصادية وآلية توزيع منافعها على أوسع قاعدة من الجمهور.

بعبارة أخرى، ان العبرة ليست في المخرجات الاقتصادية، مثل تراكم رأس المال أو الإدخار والموازنة العامة والناتج القومي الإجمالي، بل في قدرة الدولة على توزيع هذه المخرجات توزيعاً عادلاً على المواطنين.

المسألة الثانية التي لم توليها الدول العربية الأهتمام المناسب، تتعلق بمستلزمات عملية التنمية الاقتصاية على صعيد الادارة العقلانية والرشيدة في استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة باعتبارها ليست ملكاً للجيل الحالي فقط وإنما ملكاً للأجيال المقبلة أيضاً.

هكذا فإن المسار الذي خطته دول الجنوب ومنها الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية، قد أغفل مبدأين أساسيين من مبادئ التنمية، وهما: الاستدامة والإنصاف، بحيث لم تتمكن هذه الدول في اطار هذا المسار من الربط بين الحتميات الإنمائية والبيئية.

من جهة أخرى، نجد أن معنى البيئة قد تطور كثيراً في الأونة الاخيرة، حيث بات يعني بدلالاته العامة، كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة، وفي دلالاته الخاصة – على حد تعريف مؤتمر البيئة البشرية المستدامة، الذي عقدته الأمم المتحدة في ستوكهولم عام ١٩٧٢، تحت شعار نحن لا نملك سوى كرة أرضية واحدة – هي جملة الموارد

أسامة الألوسي

المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.

وفي هذا المؤتمر تم تحديد الحق في البيئة على أنه: حق كل إنسان في بيئة صحية وأن عليه مسؤوليات حماية البيئة وتحسينها لاستعمال الأجيال القادمة.

اعتراف القانون الدولي بحق الإنسان في بيئة صحية، مرتباً في ذلك جملة من الالتزامات على الدولة والتي يمكن أيرادها على النحو التالي:

١– على الدولة أن تنفذ سياساتها التشريعية من خلال سلطتها التشريعية او التنفيذية، وأن يكون العمل التشريعي هو تشريع القوانين لضبط سلوك الأفراد والجماعات باتجاه البيئة ، مثل تشريع القوانين الخاصة بالصحة والزراعة والتخطيط الاقليمي والحضري وقانون حماية البيئة وغيرها.

ويمكن للدولة ان تمارس اجراءات إدارية في اطار سلطتها الإدارية، وهو ما يطلق عليه في ادبيات القانون الاداري، اجراءات الضبط الإداري، وهي تدابير وقائية القصد منها منع أي إنتهاك يمكن أن يقع على البيئة. هذه الاجراءات يمكن وصفها على أنها الأنشطة التي تمارسها الإدارة العامة لاحترام النظام العام على أربعة صعد: الأمن العام، الصحة العامة، السكن، و الآداب العامة. الذي يعنينا هنا هو اجراءات الضبط الإداري التي تمارسها السلطات الإدارية العامة في مجال الحفاظ على الصحة العامة.

٢- على الدولة أن تمتنع في عصر العولمة الاقتصادية عن أي فعل يهدد البيئة، وعليها أن تجري بحوث ودراسات قبل تنفيذ أي مشروع لتقدير الآثار التي يمكن ان يحدثها المشروع للبيئة.

(*) ورقة عمل قدمت في الورشة الوطنية «حقوق المواطن البيئية»، التي عقدها مركز الأردن الجديد للدراسات في العاصمة عمان في ٥ أيار ٢٠٠٤ .

(**) خبير في الاقتصاد الدولي، أستاذ جامعي سابق.

٣- على الدولة في عصر العولمة الاقتصادية وضع الضوابط التي تعكس سلوك الشركات متعددة الجنسيات في اطار عمليات الاستثمار، ومقدار الاثر المحتمل لهذا الاستثمار او النشاط على البيئة، وهذا الاجراء بات أحد أهم اهتمامات مؤسسات النقد المالية الدولية في العقود الأخيرة.

٤- على الدولة ضمان تزويد المواطن بالمعلومات عن المخاطر البيئية، لأن هذا الالتزام هو مدخل تفعيل وإعمال لمبدأ الشراكة مع الجمهور والمجتمع ولمناقشة القضايا البيئية.

هذا الحديث يقودنا الى مشاركة المجتمع مع السلطات العامة، حيث لا نقصد بهذه المشاركة النقاش الذي يدور ما بين ممثلي المجتمع المحلي و السلطات العامة، بل جعل الشراكة في اطار عملية كبرى تتعلق بترسيخ قاعدة المشاركة مع جميع القطاعات فيما يخص الاستراتيجيات والسياسات والاتفاقيات التي تصدر عن أجهزة الدولة.

المشاركة في هذا المعنى تحتاج الى مناخ سياسي عام ومنفتح تحت مظلة الديمقراطية، كما مثلها وعبر عنها الباحث الفرنسي (بورديو)، بأنها نظام يسعى الى ادخال الحرية في العلاقات السياسية. وعندما نقول العلاقات السياسية نقصد العلاقة في إطار ممارسة السلطة بين الحاكم والمحكوم، والتي يمكن النظر اليها على انها الرافعة الفعلية لمشاركة المجتمع مع السلطة العامة بشكل كبير.

وعلى أساس هذا الفهم فإن مزايا ومقومات ومحددات التنمية السياسية تنعكس سلباً أو ايجاباً على مستوى مشاركة المجتمع المدني مع الأجهزة المعنية لمناقشة القضايا البيئية.

ما المقصود بالتنمية السياسية: هي توسيع دائرة المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات ورسم السياسات وصياغة البرامج والإجراءات. والتنمية السياسية في هذا المعنى يقصد بها المشاركة السياسية عبر اتاحة المجال للمجتمع السياسي لصياغة القرارات المصيرية الحاسمة المؤثرة على مستقبل الجماعة الوطنية، وعندها يمكن القول عن المجتمع السياسي بأنه مجتمع مؤهل بموجب القوانين للمشاركة في العملية السياسية.

والجماعة الوطنية: هم عموم المواطنين من مختلف الأجناس وذلك من خلال اقرار الدولة لحقوق الافراد السياسية وتمكينهم من التمتع بها دون قيود وعلى قدم المساواة ودونما تمييز عرقي أو جنسي.

أطراف التنمية السياسية:

١– الدولة: التي تتولى قيادة العملية السياسية.

٢– المواطنين: الذين هم أداة التنمية.

٣– الهيئات الوسيطة ومؤسسات المجتمع المدني التي تمثل دور الناقل لإحتياجات الجمهور الفعلية والجوهرية الى مركز القرار.

مقومات نجاح التنمية السياسية:

١– وجود نظام سياسي يقر ويطبق حقوق الانسان.

٢– اقرار الحقوق السياسية في الدستور والقوانين.

٣– أعمال الرقابة القانونية على دستورية القوانين.

٤– اعمال مبدأ الرقابة السياسية لضمان احترام حقوق الانسان الأساسية ومنها الحق في البيئة، وذلك من خلال تفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية

٥- تعديل دور الرقابة الشعبية لضمان حقوق الإنسان، من خلال إعطاء الدور المناسب لمؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية.

٦- نقد الممارسات التي تسبب ضرراً للبيئة من قبل جهات في إدارة الدولة.

أذكر هنا الدافعية للمشاركة في العمل الوطني العام وخلق الواقعية التي تتم عبر قنوات:–

القناة الأولى، ترسيخ وإرساء وإشاعة الثقافة السياسية.

القناة الثانية، مدى استجابة الأجهزة المعنية في الدولة لما يطرحه ممثلو الأهالي في القطاعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وممثلو الشعب في المجالس.

وهذه المسألة لا تقف فقط عند إبداء وجهات النظر والملاحظات، إنما يتوقف الأمر على مدى إستجابة السلطات لما يطرح من هموم عبر وسائل الاتصال الجماهيري.

فمثلاً، إذا لاحظ الجمهور عدم إستجابة السلطات للمطالب على مدى فترة زمنية طويلة، عليه أن يباشر العمل في التشكيك في جدوى الممارسة السياسية، وعليه أن لا يقبل بقاعدة «قل ما تريد وأنا أفعل ما أريد» لما لهذا الأمر من أثر مباشر في إحباط العملية الشعبية والمشاركة السياسية.

إن من أهم الأمور التي تعزز التنمية السياسية، هو تطوير الأداء الحزبي ووضوح البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإبتعاد عن دكتاتورية السلطة والإقتراب من الجمهور وإقامة الحوار البناء معه عبر وسائل الإعلام واللقاءات المباشرة.

هنا سنكون مضطرين لطرح التساؤل التالي: هل تكفي التنمية السياسية لوحدها في تفعيل المشاركة الشعبية؟ للاجابة عن هذا السؤال علينا العودة إلى مضمون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يشير إلى أن إحترام حقوق الإنسان، ومنها احترام حق الإنسان في بيئة سليمة ونظيفة، لا يتوقف على التنمية السياسية لوحدها، وإنما

يجب أن تتوفر لهذا الجمهور تنمية شاملة بجميع أبعادها الانسانية والاجتماعية والاقتصادية المستقبلية، وبهذا يمكن له أن ينهض ويواصل توفير مستلزمات التنمية البشرية المستدامة. أن مفهوم التنمية المستدامة، مفهوم جديد نسبياً حيث تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عبر التقرير السنوي الذي يعرف بتقرير التنمية البشرية الذي يصدر منذ عام ١٩٩٥، و يمكننا القول أن التنمية البشرية المستدامة: هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تجعل من الانسان الهدف والغاية، وتتعامل مع العنصر البشري بإعتباره العنصر الأهم دون إغفال لاشكالات الموارد المادية. وهذ النظرية لا تشيح بوجهها عن النمو الاقتصادي غير أنها تهدف الى عكس هذا النمو بأثار عملية ملموسه تساهم في تحسين ظروف المعيشة وتوسيع الخيارات للناس وتعظيم خبراتهم والإستفادة من ثمار النمو الاقتصادي، على صعيد توفير الغذاء والصحة وتمكين جميع الفئات من الوصول إلى المعرفة، وتحقيق مستوى معيشي أفضل وتكريس حريات سياسية وثقافية أوسع وترسيخ العمل في الدستور بما يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق بيئة أفضل تمكن الناس من التمتع بحياة صحية وجميلة ومريحة.

عناصر التنمية البشرية المستدامة، كما حددها تقرير التنمية البشري العالمي لعام ١٩٩٥ تتمثل بما يلي:-

١ـ الانتاجية: وهي قدرة البشر على القيام بنشاطات خلاقة.

٢ـ المساواة: وهي تكافيء الفرص المتاحة أمام الجميع دون تمييز.

٣ـ الاستدامة: وهي عدم إلحاق الضرر في الأجيال القادمة وعدم استنفاذ الموارد الطبيعية وعدم تكبيل الأجيال المقبلة ديون الحاضر.

٤ـ تمكين التنمية: تتم من أجل الناس لكنها لا تتم إلا من خلالهم. بمعنى أن بقدر ما إن الإنسان هو أداة للتنمية بقدر ماهو مستفيد منها وبالتالي تبرز أدوار المجتمع المدني وشرائح المجتمع.

ومن هنا نجد أن التنمية البشرية المستدامة هي حاضنة لأنماط وأجيال مختلفة من حقوق الإنسان والتي تؤكد جميعها على الحريات الأساسية والمساواة. وهي إيضاً حاضنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عند التأكيد على الحق في العمل والصحة والمعرفة، وهي في نفس الوقت حاضنة للجيل الثالث من الحقوق الذي يتمثل بشكل خاص في الحقوق البيئية.

وهنا نذكر أن التنمية البشرية المستدامة تجمع كل أنواع التنمية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وإذا كان ينظر للبيئة بوصفها الاطار الذي يمارس البشر من خلاله نشاطهم الزراعي والصناعي والاقتصادي، فلا أقل من أن نحترم هذا المستودع الكبير المعطاء ونحافظ عليه ونتجنب الإساءة إليه عبر الإستخدام العقلاني الرشيد لموارده، وذلك حرصاً على الحاضر والمستقبل معاً وعملاً وهدياً لقوله تعالى «كلوا وشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين» صدق الله العظيم.

دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان:

أحب أن أبدأ حديثي هنا، عن دور المركز الوطني لحقوق الإنسان وهو مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان. وبحسب المعايير الدولية يُطلق هذا الوصف على اللجان الوطنية سواء كانت متخصصة في قطاع معين أو أكثر، ويطلق أيضاً على المؤسسات ذات البناء الوطني. أما الدور الذي يعطى لهذه المؤسسات، فهو حماية حقوق الإنسان من خلال رصد ومتابعة القضايا الإنسانية والقوانين المحلية والوطنية والعالمية، وفي إطار هذا الدور يكون المركز الوطني مؤسسة شبه رسمية وليست حكومية على الرغم من أنه يتلقى تمويلة من الدولة.

مضى على عمل المركز ما يقارب السنة نفذ خلالها عدة انشطة، كدورات التدريب على قضايا حقوق الإنسَان وانشطة التوعية حول القضاء المدني والشرعي وحلقات النقاش حول النيابة العامة و أصدقاء الشرطة ومأمورين السجون.

أما فيما يخص قضايا المجتمع، وبشكل خاص إنتهاكات حقوق الإنسان، فقد تلقى المركز حوالي (١٨٠) شكوى من مواطنين في الأردن، وكانت نسبة الحل في هذه القضايا خلال العام المنصرم حوالي ٤٠٪ وهذا الرقم جيدجداً وقابل للزيادة خلال الفترة القادمة.

وللمركز الوطني لحقوق الانسان العديد من النشاطات الاخرى، والتي باتت معها مؤسسات المجتمع المدني تستشعر مقدار أهمية دوره.

نتحدث الآن عن مؤسسات المجتمع المدني تحت موضوعين، الأول سوف يتناول موضوع الاداء الواقعي للمؤسسات المدنية وفيما يلي أهم الملاحظات حول ذلك:

١ـ عدم كفاية الأساس التشريعي والقانوني الذي يهيء القاعدة العامة للعمل والإنتاج وبحث القضايا وتطبيقها.

٢ـ تكرار العمل، بمعنى أن الجميع يقوم على نفس العمل من البحوث والدراسات بدعوى أنها مهمة وطنية ويجب على الجميع أن يبحثوا فيها، وهذا الأمر غير منطقي لأنه يعمل على تعارض الجهود والافكار ولا يؤخذ بعين الاعتبار النتائج التراكمية، الامر الذي يجعل أفراد المجتمع يشككون بقدرات هذه المؤسسات، وترسخ عند أصحاب القرار فكرة عن هذه الجمعيات أنها تعمل على نوع من الدعاية دون هدف.

وأيضاً يجب علينا أن نحدد الأهداف والغايات ورسم سياسات العمل للوصول للنتائج المرجوة، وترجمتها إلى أرقام واضحة، وكذلك تقييم الجهود بالنسب الرقمية.

٣ـ أن هذه المؤسسات تعاني من مشكلة وهي عدم تفرغ أعضائها الاداريين وعدم وجود عدد كاف من المستخدمين للعمل في المؤسسات المعنية، الامر الذي يعيق عمل تلك المؤسسات. هذه المشكلات المتجانسة يمكن وضع برنامج لها وإيجاد الحلول عن طريق تشكيل فريق عمل مهمته الارتقاء في أداء المؤسسات.

٤ـ لهذه المؤسسات مهمتين، الأولى: التحقق من إنفاذ الحقوق، والثانية: هي المحاسبة عن الأخطاء المرتكبة بما تمتلكه من وسائل، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لايجاد تعاون ومشاركة في تحقيق الأهداف المنشودة للإرتقاء في العمل الجماعي العام وحماية حقوق الإنسان.

جانب من فعاليات الورشة الوطنية «حقوق المواطن البيئية» التي عقدها مركز الاردن الجدد للدراسات في ٥ أيار ٢٠٠٤

المسألة الأخرى التي أريد أن أناقشها هي واجبات الحماية وصون حقوق المواطن، على عِدة مستويات:

المستوى الأول: اتجاه المؤسسة ذاتها أي واجبات المؤسسات اتجاه ذاتها في حماية حقوقها.

المستوى الثاني: اتجاه الجمهور.

المستوى الثالث: اتجاه الشركاء.

بالنسبة للمستوى الأول هو أن يكون لديها أساس تشريعي قابل للتطور بإستمرار، في سبيل:

أولاً: أن تحمي واجبها التشريعي، **وثانياً**: لكي يكون لمؤسسات المجتمع المدني فعالية تنفيذية قادرة على تحقيق نتائج ملموسة. هذه الشروط تجعل مؤسسات المجتمع المدني غير مقيده بالمحاضرات وأوراق العمل ويمنحها بعد تنفيذي.

الواجب **الثالث** تجاه نفسها، هو ضرورة الاستمرار والانتظام، حيث أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني للأسف في السنة الأولى تعمل بالتزام وانتظام لكن في السنوات التي تليها يبدأ التراخي في العمل الأمر الذي يولد أعباء أكثر من الواجبات.

والواجب **الرابع** تجاه نفسها، أن يكون لها كيان واقعي، أي مبنى وأماكن تواجد حتى لوكانت على شكل صيغة تشارك مع مؤسسة أخرى.

أما بالنسبة لواجبات المؤسسة تجاه الجمهور، فهناك ثلاث مسائل أساسية:

الأولى: التعريف بنفسها وبطائفة الحقوق المحمية من قبلها، وأن يكون هذا التعريف معلن وذلك لكسب ثقة الجمهور.

هذا، ونجد أن الكثير من الناس يعرفون الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية وغيرها، إلا أن الأمور على أرض الواقع تسير بعكس ذلك، مما أفقد الجمهور الثقة في الاتفاقيات وفي المؤسسات.

لذلك فإن المؤسسة التي تسعى للانخراط في هموم الجمهور وتحاول أن تشعره بأنها موجودة عليها ان تجدد إعلان الإعتراف بهذه الحقوق.

الثانية: يجب أن تطل المؤسسة على الجمهور بصورة معيارية، في هذه الحالة تكون بمعنى أن الحماية لحقوق الإنسان هي حماية معيارية، حسب ما تعارف عليها المجتمع الدولي.

لذلك فإن أشكال الحماية التي تستند إلى معايير وطنية يبررها منطق الضرورة مرفوضة تماماً، لأن هذه المؤسسة من البداية قد قدمت تنازلات فادحة وهذا لا يجوز، ولا حتى على سبيل المجاملة، لأن منطق المجاملة لا يمكن أن يكون على حساب أهدافها.

الواجب الثالث: على المؤسسة أن تبتكر دائماً حلول

بديلة، لأن مهمة مؤسسات المجتمع المدني إذا أرادت أن يكون لديها كيان، هو إيجاد حلول بديلة لتلك القضايا التي أدت إلى انتهاك حقوق الإنسان.

وإذا كانت هذه المؤسسات تواجه تغول السلطة التنفيذية وغيرها من السلطات فهذا أدعى لان تفكر في إيجاد حلول لمشاكل الجمهور تكون مختلفة ولكن لا تتعارض مع الحلول المقدمة للسلطة.

لذلك هناك الكثير من المؤسسات تقوم بتدريب منتسبيها على ما يسمى بالوسائل البديلة والتفاوض بالاضافة إلى غيرها من المهارات.

المستوى الثالث: هو واجب المؤسسات تجاه الشركاء، وهذه الواجبات يجب أن تكون في ثلاث مسائل أساسية.

١ـ تقييم كفاءة المجتمع والسلطات المحلية.

٢ـ احترام جهود الأخرين وضمان عدم التكرار والتعارض كما جاء في المواثيق الدولية، وكذلك على المؤسسات أن تقدم لبعضها البعض الشركاء الأكفاء، ونحن مع تقديم الشخص الأكفىء مهما كانت المؤسسة التي ينتمي إليها.

٣ـ مهمة بناء التحالفات، وهي مسألة مهمة بين الشركاء. ونلاحظ مثلاً أنه لا يظهر أثر التحالفات في الأعمال التشريعية، فأهمية بناء هذه التحالفات بين قطاعات المجتمع المدني هي من واجب الشركاء تجاه بعض.

وأريد أن أستعرض بشكل سريع صور وأشكال حماية حقوق الإنسان من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ضمن الأطر التشريعية. وصور الحماية عموماً لا تتعدى ثلاث صور من حيث الزمن بشقيه، زمن ممارسة الحق وزمن وقوع الانتهاك وهذه الصور هي:

ـ حماية وقائية

ـ حماية تزامنية

ـ حماية علاجية

تأتي الحماية الوقائية من خلال المؤسسات التي لها دور في التعليم والتثقيف والتوعية والتدريب وتقديم مقترحات تشريعية، وهذه من المسائل التي تعتبر في صلب الحماية الوقائية ويمكن لجميع المؤسسات القيام بهذا الدور مع ضمان عدم التكرار والتعارض.

الحماية المتزامنة وهي في الواقع قليلة نسبياً، ونقصد بها الحماية أثناء انفاذ الحقوق، من مثل، الاجراءات القضائية، مبادىء المحاكمة العادلة، تبليغ مؤسسات المجتمع المدني خاصة المعنية بالشكوي بأن هناك خلل في الاجراءات القضائية على صعيد التوثيق، أو إغفال لبينات معينة أو ماهي المعيار التي تؤخذ بعين الإعتبار عند إحالة الشخص للمحاكمة.

لذلك من حق مؤسسات المجتمع المدني مراقبة أعمال القضاء لكن ليس من حق أي شخص التدخل في أعمال القضاء، لذلك فإن مسألة الحماية المتزامنة تعتبر مسألة شائكة للكثير من مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.

فمثلاً عند توجيه تهمة لأي شخص في نقابة معينة من قبل السلطات القضائية وأخذ إجراء ضده، تقوم هذه النقابة برفع بيان تندد بالاجراء المتخذ ضد المنتسب لهذه النقابة، في حين أنه من واجب النقابة أن تدرس أسباب وملابسات كل قضية ودلائلها، لكي يكون لديها الحق في المراقبة والمطالبة في الحقوق المشروعة ضمن القانون.

ويلزم دائماً في هذه القضايا، تقييم الاجراءات والأداء والتشريعات، وهذه المسائل يجب القيام بها من قبل الخبراء المختصين لينتج عن ذلك نتائج مقنعة.

الحماية العلاجية هناك ثلاثة أشكال متاحة في الأردن:

١ـ الرصد والمراقبة، وهذا البند منتشر لدى المؤسسات المدنية، واهميته لا تكمن في عملية الإدانة بل بوصفه:

أولاً: شكل من أشكال صناعة الوثيقة، لانه يتوجب على المؤسسات تشكيل النقابات والمطالبة بالتعويض تجاه الدولة أو تجاه القائمين على تطبيق القانون، وعليهم أن يتعاونوا على صياغة وثيقة تصلح لأن تكون مرشد ودليل.

ثانياً: تقديم وتقييم موضوع الأداء، وهذا يساعد في خلق و تشكيل الرأي العام، على صعيد استطلاعات الرأي.

٢ـ المشورة والرأي، والتي تعتبر شكل من أشكال الحماية العلاجية حيث يتفاوت دور المؤسسات في صياغة أو تقديم المشورة، حيث يمكن أن تقدم لجهات صاحبة القرار أولجهات أقل إلزامية أوجهات ليس لها أي دور إلزامي. والمؤسسات التي لديها صفة الالزامية أو شبه ملزمة، تكون أقدر على هذا الشكل من أشكال الحماية (العلاجية)، لأنها تعمل ضمن إختصاصات واختبارات، وغالباً ما يكون لتوصياتها أثر على الاجراءات التنفيذية والتشريعية، مثلاً المركز الوطني لحقوق الإنسان لدية هذه الصلاحية.

٣ـ الشكل الثالث من أشكال الحماية العلاجية، معالجة القضايا والمشاكل من قبل الجهات والمؤسسات القادرة على علاج المشاكل، ويفضلَ أن يكون لدى المؤسسة التي لديها الحق في معالجة الشكاوي تشريع يلتزم بالدستور، وإن لم يكن ذلك متوفراً فيجب أن يكون القانون هو المرجعية الأساسية.

ويجب مراعاة مبدأ تسلسل وتدرج القاعدة، لأن المؤسسات هي التي لديها حق تقديم الشكاوي بموجب قانون يخولها صلاحية جمع المعلومات ومخاطبة السلطات العليا وكل مستلزمات النظر في الشكاوي.

وهذه المؤسسات غالباً ما تضع أصول معيارية لتقديم

تقييم اثر اتفاقيات الشراكة الاوروبية - المتوسطية على حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*

ناصر احمد كامل**

ان نظرة دقيقة ومتفحصة لاتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية، تظهر ان هذه الاتفاقيات قد تبنت ذات الاتجاه الذي تأسس عليه اعلان برشلونة عام ١٩٩٥ من حيث تقسيم انشطة الشراكة الى ثلاثة فصول اساسية: سياسي، اقتصادي واجتماعي – ثقافي. وبصورة عامة، فان هذه الاتفاقيات لم تتضمن بشكل محدد وواضح تفاصيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما جاءت في مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ناصر أحمد كامل

حيث انه باستثناء مضامين المادة (٢) الشهيرة – والتي تحدثت عن واجب احترام حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية في سياق يفهم منه الحقوق السياسية والمدنية اكثر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – فان هناك بعض النصوص والمواد في القسم الخاص بالجانب الاجتماعي – الثقافي، تتحدث عن ضرورة استخدام الحوار بين طرفي الشراكة للتوصل الى طرق ووسائل يمكنها الارتقاء بحركة العمالة والمعاملة المتساوية والاندماج الاجتماعي، وكذلك تنشيط الحوار فيما يخص اوضاع معيشة وعمل الجماعات المهاجرة، وشروط تنظيم عودة المهاجرين غير الشرعيين بموجب تشريعات الاقامة، وان يكون هناك ادراك متبادل للثقافات والحضارات وتنمية التسامح وازالة التمييز، هذا بالاضافة الى اقرار طرفي الشراكة بأهمية التطورات الاجتماعية التي يجب ان تواكب التنمية الاقتصادية، وتحفيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعليم والاعلام، وتطوير تخطيط الاسرة وبرامج حماية الام والطفل، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والاحوال المعيشية في المناطق المحرومة، وتنمية روح التشارك بين شباب طرفي الشراكة.

ما يميز هذه التوصيات هو انها تأتي في سياق حوار مزمع اقامته بين طرفي الشراكة، وان الصبغة الالزامية، والتي من المفترض تضمينها لهذه التوصيات، غير واضحة وغير محددة كما ظهرت تماماً في المواد الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وحركة رؤوس الاموال والاستثمار، مما يولد انطباعاً بضعف اهمية الاستحقاقات الملقاة على طرفي الشراكة بخصوص إعمال هذه الحقوق طبقاً لمضامين مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واذا ما عدنا الى مضامين المادة (٢) وافترضنا – بسبب من طابعها العام الشامل والفضفاض – انها تتضمن التزامات خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فان هذه المادة تستثير سلسلة من الاشكالات تتعلق بآليات التطبيق والالزام لطرفي الشراكة.

لقد اشتملت كافة اتفاقيات الشراكة المبرمة على المادة (٢)، والتي تنص على احترام حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية، وقد تم صياغة هذه المادة باسلوبين بينهما فروق طفيفة على النحو التالي:

١ – تقوم العلاقات بين الاطراف وكذلك احكام الاتفاقية ذاتها على احترام حقوق الانسان والمبادى الديمقراطية والتي توجه سياستها المحلية والدولية وتشكل عنصراً رئيسياً في الاتفاقية.

٢ – ان احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان الاساسية التي اقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان يجب ان يكون مصدر الهام للسياسات الداخلية والخارجية للاطراف ويجب ان يشكل عنصراً رئيسياً من هذه الاتفاقية.

الى جانب هذه المادة، فان كل اتفاقية تأخذ اجراءً احتياطياً آخر يتضمن مادة خاصة بشأن عدم التنفيذ في الاتفاقية، ويختلف رقم هذه المادة وفقاً لموضعها في الاتفاقية، الا ان نصها المعياري هو كالتالي:

(*) ورقة عمل قدمت في الندوة الاقليمية «حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية في جنوب وشرق المتوسط» في ١٧ تشرين الأول ٣–٢ .

(**) باحث ومنسق برنامج الدراسات السياسية – الاجتماعية في مركز الأردن الجديد للدراسات.

«اذا ما تراءى لطرف ان الطرف الآخر قد اخل باحد الالتزامات في ظل هذه الاتفاقية، فيجوز لهذا الطرف اتخاذ الاجراءات المناسبة، وقبل ان يفعل هذا، وباستثناء حالات الطوارئ الخاصة، فان هذا الطرف سيزود مجلس الشراكة بكافة المعلومات المتصلة بالموضوع والمطلوبة لدراسة الموقف دراسة كاملة، يفرض السعي لايجاد حل مقبول لكافة الاطراف».

وأخيراً، فإنه يتعين ان نشير الى بعض المواد داخل اتفاقيات الشراكة، والتي تتضمن تحفظات خاصة بموضوع حماية أمن الاطراف، ومنصوص عليها كالآتي:

لا يوجد في الاتفاقية ما يمنع اي من الاطراف المتعاقدة من اتخاذ اي اجراءات:

أ- تعتبر ضرورية لمنع الكشف عن معلومات تخالف المصالح الامنية الرئيسية الخاصة بهذا الطرف.

ب- ترتبط بانتاج - او الاتجار في - الاسلحة او الذخيرة او المواد الحربية.

ج- تعتبر رئيسية بالنسبة لأمن هذا الطرف فيما يتصل بأي اضطرابات داخلية خطيرة تؤثر على صيانة القانون والحفاظ على النظام في وقت الحرب، او اي تأثير دولي جسيم يشكل تهديداً بالحرب.

ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول الشراكة: الواقع والصعاب

هناك صعوبة حقيقية في تقييم اثر اتفاقيات الشراكة الاوروبية - المتوسطية على حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول الشراكة، وذلك لسببين اساسيين، الاول: يتعلق بقصر فترة دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ وهذا الوضع يشمل كلاً من المغرب، الاردن، مصر، لبنان، والجزائر، والتي لم توقع على اتفاقيات شراكة الا مؤخراً ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

اما فيما يخص تونس وفلسطين، فقد وقعتا على اتفاقيات شراكة منذ عام ١٩٩٥ و ١٩٩٧، وباستثناء تونس، فان اتفاقية الشراكة مع فلسطين لا تعتبر اتفاقية شراكة بالمعنى الكامل للمصطلح، بل هي اتفاقية تجارة وتعاون مؤقتة، ولهذا السبب ابرمت بين الجماعة الاوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

اما السبب الثاني: فيتمثل بعمومية منطوق مواد الاتفاقيات التي تناولت قضايا حقوق الانسان، وبشكل خاص منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث لم ترد هذه الحقوق بشكل محدد ومفصل، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، تعتبر آلية العمل المتعلقة ببند حقوق الانسان في اتفاقيات الشراكة ضعيفة، كما ان آليات عمل الاتحاد الاوروبي لمراقبة وضع حقوق الانسان في الدول الشريكة ضعيفة ايضاً، هذا بالاضافة الى عدم توفر تقرير سنوي عن حالة حقوق الانسان في دول اقليم المتوسط يراقب بدقة الحالة التي وصلت اليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذه الاسباب مجتمعة تجعل الحديث عن تقييم اثر اتفاقيات الشراكة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينحو منحى عاماً ويرتكز بصفة اساسية على صيرورة عملية الشراكة بمجملها وليس على التزامات اتفاقيات الشراكة بشكل محدد (يستثنى من هذا الحكم، تونس التي وقعت على الاتفاقية منذ عام ١٩٩٥).

وعلى الصعيد العملي، فإن اجواء الارتياح التي سادت الاوساط الدولية والاقليمية ومنظمات حقوق الانسان عشية اعلان برشلونة لم تدم، حيث سرعان ما عادت اجواء التشاؤم لتسود هذه الاوساط وبشكل خاص تلك المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان من منظمات وجمعيات وهيئات اجتماعية غير حكومية، هذا بالاضافة الى مجموعة من اشارات القلق التي اخذ المؤتمر الوزاري الاوروبي المتوسطي يطلقها من خلال اجتماعاته الدورية، حول حالة حقوق الانسان في منطقة الشراكة.

ومن ابرز الامثلة التي يمكن ذكرها هنا حول حجم الاثر الذي كان من المتوقع ان تحدثه اتفاقية الشراكة الاوروبية - المتوسطية على حالة حقوق الانسان، ما جاء ذكره في تقرير اجتماع الجمعية العمومية الثاني للشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، والذي انعقد في كوبنهاجن خلال يومي ١٢ و ١٣ كانون الاول ١٩٩٧، حيث اكد التقرير على «انه بالرغم من التوقيع على الاعلان، فان اوضاع حقوق الانسان في منطقة حوض المتوسط ما زالت مصدر قلق وتثير مخاوف خطيرة. فعلى سبيل المثال، تشهد حرية الصحافة في اجزاء من هذه المنطقة العديد من العراقيل التي تضعها الحكومات، كما يتم في اجزاء اخرى ممارسة التعذيب والاعدامات خارج القانون بشكل آلي. وتحاول بعض البلدان مهاجمة او اعاقة حرية الاجتماع، وتعمل على تخويف وترهيب المدافعين عن حقوق الانسان، وتتنكر لحقوق المرأة، فضلاً عن ان هناك اجراءات تعسفية تحد او تعيق من حرية التنقل بشكل تلقائي، كما ان معايير حماية اللاجئين والحق في طلب اللجوء السياسي ما زالت غير كافية بشكل عام، بالاضافة الى الانتشار الواسع للعنصرية والتمييز تجاه مواطني دول العالم الثالث».

هذا الاقتباس يعكس حالة الاحباط العام التي سادت اوساط المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان بصدد تعهدات برشلونة. وفي وقت سابق من هذا الاعلان، كان اعضاء المؤتمر الوزاري الاوروبي - المتوسطي الثاني والذي عقد في مالطا في الفترة من ١٥ - ١٦ نيسان ١٩٩٧، قد تلمسوا حالة التردي التي وصلت اليها حقوق الانسان في المنطقة، وبشكل خاص، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث جاءت توصياته لتعبر عن قلق عميق حيال حالة هذه الحقوق، وضرورة البحث والشروع في اقرب وقت ممكن لتطبيق التدابير التي من شأنها تقليص النتائج الاجتماعية السلبية التي اخذت تنجم عن عمليات تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وكذلك متابعة الجهود ذات الصلة بتحقيق اهداف الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والانساني طبقاً لبيان برشلونة، كما ان الوقت قد حان لاقامة برامج بخصوص الشباب والصحة ومتابعة وتنمية اعمال التربية بما في ذلك في مجالي التعليم العالي والتكوين.

- برامج ميدا: اخفاق مستمر في تنمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تمثل برامج (ميدا) الوثيقة المالية الاساسية المعبرة عن مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية، وهي تشبه اعلان برشلونة من حيث صلتها الوثيقة بحقوق الانسان، حيث تنص على «انها تقوم على احترام مبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وايضاً احترام حقوق الانسان».

ان الهدف الاساسي (لميدا) هو دعم حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول الشراكة وبشكل خاص تلك الاجراءات المصممة للحفاظ على التوازن الاجتماعي - الاقتصادي، والتخفيف من حجم الاعباء والتكاليف الاجتماعية الناجمة عن التحول الاقتصادي. وهذا يتضمن اجراءات هادفة لتحسين شروط التعليم الاساسي والرعاية الصحية، وخلق فرص العمل وتطوير الخدمات العامة، وتضييق فجوة الثروة ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتطوير مصادر المياه.

في عام ٢٠٠٢ صدر تقرير خاص عن الشبكة الاوروبية - المتوسطية لحقوق الانسان يناقش بشكل مفصل انعكاس مضامين (ميدا) على حقوق الانسان، حيث اشار الى وجود نقص واضح في برامج ميدا (١) في التركيز على حقوق الانسان، وإلى أن هناك ضرورة ملحة لتطوير استراتيجيات خاصة باسلوب الحكم وحقوق الانسان والدمقرطة والهجرة بوصفها اموراً ملحة. كما اكد التقرير على وجوب ربط السياسات الخاصة بمواضيع حقوق الانسان والديمقراطية والفقر والجندر والبيئة والتعديلات الهيكلية.

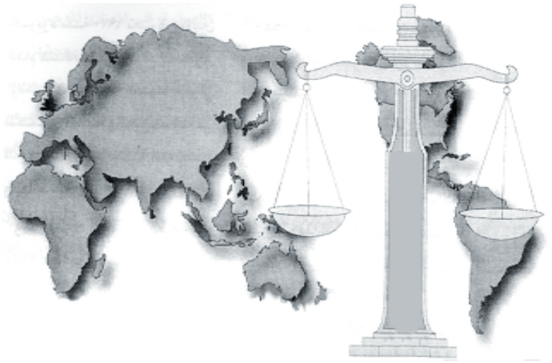

حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول الشراكة الاورو - متوسطية لم تحقق التقدم المرجو!!

من جهة اخرى، اذا ما حاولنا الاطلاع على اوراق الاستراتيجية القطرية وبرامج التخطيط الوطنية، والتي يتم من خلالها اقرار المشاريع الواجب تنفيذها في الدولة الشريكة، فإنه يظهر لنا جلياً مقدار القصور الكبير في غياب الاشارة الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعكس في واقع الحال ان قضايا حقوق الانسان قد ادرجت في القسم المخصص للتحليل السياسي في اوراق الاستراتيجية القطرية بدلاً من ان تدرج في القسم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- ثماني سنوات على الشراكة: حصيلة من المخاوف والقلق

في تشرين الثاني ٢٠٠٣ أكملت الشراكة الاوروبية المتوسطية ثماني سنوات من عمرها، وبالرغم من ذلك فان حصيلة هذه العملية ما زالت تثير الكثير من القلق والتشاؤم حيال اوضاع حقوق الانسان في المنطقة وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ان نصف الدول العربية من الدول الثماني الداخلة في اتفاقيات شراكة لم تصادق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخمس منها لم تصادق على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، هذا الى جانب الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان من جانب الدول المصادقة على هذا الاتفاقيات. وبشكل عام تشير التقارير الاخيرة، الى ان اثر اتفاقيات الشراكة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضئيل للغاية، وان الانجاز الذي قد يكون قد تحقق على هذا الصعيد يجابه بسلسلة من الازمات السياسية التي تعج بها منطقة المتوسط، وبشكل خاص، منذ احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مروراً بانهيار علمية السلام في الاراضي الفلسطينية والانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي، وانتهاءً بالعدوان الامريكي البريطاني على العراق والاوضاع المأساوية التي تتعرض لها شعوب المنطقة.

الآن وبعد ثماني سنوات على اعلان برشلونة، نجد ان الوقت قد حان لتعمل جميع الاطراف بمزيد من العزم والفاعلية، إذ ان الهدف المشترك والصريح، هو تضييق الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعل الشراكة الاوروبية - المتوسطية مدماكاً اساسياً في تدعيم التنمية وصيانة حقوق الانسان في حوض المتوسط، بالاضافة الى ايجاد اوضاع تمنع نشوء النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار.

ان الفشل في مواجهة التحديات يعني عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهذا يعني الانتقاص الدائم من حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكريس انماط الحكم التسلطي.

الجامعة والمجتمع في هواجس باحث في علم الاجتماع

د. احمد بعلبكي*

من بين الأهداف الكبيرة التي تعمل الأقسام الأربعة في اليونسكو على تحقيقها، وجدنا أن الهدفين الأول والثاني اللذين يمكن أن يتسعا لهواجسنا كمدرسين وباحثين في علم الاجتماع وميادينه التقليدية منها والمستحدثة.

وأول هواجسنا، هو معرفة ومتابعة ما آلت اليه العلاقة بين الاهتمامات الجديدة للفلاسفة من جهة، وبين علوم الإنسان والمجتمع من جهة أخرى، وخاصة بعد أن أصبحت المعرفة الفلسفية أقل تقليدية في تناول المسائل الميتافيزيقية وأقل اعتماداً على الطوباوية في فهم التغيير، وبعد أن أصبحت علوم الإنسان والمجتمع أقدر على المعرفة الوصفية الجيدة للتناقضات والميول في الواقع.

وثاني هواجسنا، هو التوقف من جديد أمام الحدود المتسعة لحقل كل علم من علوم الإنسان والـ١٦١٦تمع وأمام الحدود المتداخلة بين هذه العلوم، حيث يبرز تساؤل مهم على هذا الصعيد هو: هل ما زال ممكناً التفريق بين علوم الإنسان من جهة وعلوم المجتمع من جهة أخرى؟ أو لم تتداخل اليوم حدود الكثير من هذه العلوم مع تلك العلوم التي كانت تسمى بالأمس علوم الطبيعة كالبيولوجيا وعلم الوراثة، التي باتت معارفها تشكل اليوم مكونات أساسية في الأيكولوجيا البشرية؟

وثالث هواجسنا، هو التوقف من جديد أمام حدود التداخل بين أحد ميادين علم الاجتماع والعلم القطاعي الذي يتكامل معه. فعلم الاجتماع الاقتصادي على سبيل المثال يرصد العلاقة بين ظاهرة اقتصادية تندرج تقليدياً ضمن حقل الاقتصاد السياسي، وبين فعل البنية الاجتماعية في تشكيل هذه الظاهرة وتأثيرها هي من جديد في البنية الاجتماعية التي أثرت في ظرف وشكل حصولها؟ فأين هي حدود الاجتماع في التداخل والتكامل مع علم الاقتصاد؟ وما هي الموضوعات التي يجب أن يرصدها الباحث في ميدان علم الاجتماع الاقتصادي ليكون إسهامه اضافة ضرورية للعلمين معاً؟

«إن علم الاجتماع على حد قول بيـر١٦١٦وردیو (Pierre Bordieu) ليس علماً يهيمن على العلوم الأخرى ولكنه يحرج الهيمنة في كل منها».

أما النوع الآخر من هواجسنا فيتقاطع مع اهتمامات القسم الثاني في اليونسكو والمتعلقة بالعلوم وما يرتبط بها من بحث وسياسات ولا سيما في مجالات النمو الحضري والديمقراطية والحكم الصالح.

نشير هنا إلى أن الاهتمام بعلم الاجتماع في مصر ظل محصوراً في التدريس الجامعي حتى عقد الستينات من القرن الماضي، ثم انتقل الى المجال التطبيقي في البحوث المواكبة لعمليات التنمية والتغيرات الهيكلية التي قامت بها الدولة في القطاعات والمناطق، مراوحاً بين الأمبريقية والأدلجة. وفي لبنان ظل علم الاجتماع في الجامعة حتى الثمانينات، وخلال التسعينات بدأ الطلب على التحليلات السوسيولوجية بادئ ذي بدء من المنظمات الدولية والأطراف المانحة، التي راحت تشترط مساهمة عالم الاجتماع في تشخيص الأوضاع وتقييم البرامج والمشروعات في مجالات إعادة الإعمار، المترافقة مع الآثار السلبية على الصعيد الاجتماعي لتدابير إعادة الهيكلية وانخفاض الإنفاق الاجتم١٦١٦ي للدولة.

وزاد في تلمس الحاجة للبحث السوسيولجي الاهتمام بالأوضاع المحلية والمناطقية، ولا سيما بعد إجراء الانتخابات البلدية المعطلة طيلة ثلث قرن، وقد انبثقت على خلفية هذا الأمر بالذات (٥) مجموعات بحثية انعقدت حولها ورش عمل في المركز اللبناني للدراسات كما في غيره من مراكز أبحاث لبنانية مختلفة. وكذلك صدرت الدراسات الاحصائية الاجتماعية الاقتصادية المصنفة بحسب المناطق عن وزارة الشؤون الاجتماعية وعن إدارة الإحصاء المركزي. أخذ أصحاب القرار في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية والشؤون البلدية يتلمسون أهمية التحليل السوسيولوجي، الأمر الذي دفعهم إلى صياغة برتوكولين بين كل من الوزارتين ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. ينص أولهما، على الربط بين فروع المعهد في المحافظات من جهة، وبين المحافظين ومصالح الشؤون البلدية من جهة أخرى، لوضع جهود الطلاب الدراسية والتدريبية وأبحاث تخرجهم في خدمة تشخيص الأوضاع المحلية في البلديات، وترتيب أولويات حاجاتها وتحويلها الى مشاريع بغية تسويقها١٦١٦ن قبل البلديات والمجتمع المحلي التابع لها.

وينص البروتوكول الثاني، الذي وقع بين كل من معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ووزارة الشؤون الاجتماعية، على الربط بين فروع المعهد في المحافظات ومراكز الخدمات الإنمائية فيها، لاستثمار جهود الطلاب الدراسية التدريبية في خدمة المراكز ومساعدة الاخيرة في المسوحات والبحوث الاستقصائية حول ظواهر أو جماعات معينة، وكذلك المساهمة مع أخصائيي مراكز الخدمات الإنمائية في مجالات وضع الخطط السنوية وتقييمها.

ومن هواجسنا الأخرى وليس الأخيرة، هو ذلك الذي نشأ منذ ٥ سنوات عندما استحدث في لبنان شهادة ثانوية اجتماعية – اقتصادية، وبات التأليف للكتب وتأهيل المدرسين يشكلان تحدياً للباحثين في علم الاجتماع، اذ أننا ندرك دقة التحسسات السياسية والنفسانية الثقافية بين الأوساط الشبابية الخارجة لتوها من أجواء التعبئة الطائفية خلال الحرب.

ولم يكن الطلب على التأليف سهلاً، وهو الأول في تاريخ الجسمين الأكاديمي والتربوي اللبنانيين، حيث لا تراكم يذكر في هذا المجال، و١٦١٦ الطلب الأول الذي يمأسس تعليماً محرجاً يشرعن للناشئة فرص التجرؤ على تفكيك البداهات الثقافية والأخلاقية المترسخة في المجتمع والسلطة الأهليين. هذه البداهات التي تقرب من الإيمان وتشتبه بكل قياس أو تحليل يشد الشباب من مضائق التربية على انتماءات محلية مألوفة إلى رحاب المغالبة مع انتماءات جديدة لم تكتمل معالمها بعد.

السوسيولوجيون ودورهم في تطوير البيئات الجامعية: بين الاقصاء السياسي والصعوبات الثقافية–الاجتماعية

أجل لقد كان الطلب على وضع مقترح مفصل لمادة علم الاجتماع صعباً جداً في نهاية عقد التسعينات، واذا كان قد جاء غير مقترن بأي توجيه إداري في ما يتعلق باختيار الموضوعات المحورية، إلا أن هذا الطلب الرسمي الذي ترك لفريق الأكاديميين السوسيولوجيين حرية اختيار الموضوعات وصياغتها بمنهجية المشاركة الناشطة في عرضها وتوصيلها في الصف، ترك المؤلف في مواجهة نوعين من الصعوبات:

أولاً: صعوبات سياسية ايديولوجية

هي تلك الصعوبات التي يواجهها المؤلف في تأليف نصوص لكتاب يصدر عن إدارة حكومية تحرص على مراعاة الحساسيات السياسية والطائفية للمرجعيات النافذة في البلاد. هذه المرجعيات التي تتمثل بلجنة تراقب الن١٦١٦ص وتخول بإعطاء إشارة الموافقة الأخيرة على اعتمادها، بعد أن تحذف منها أي فكرة أو معلومة عن واقعة تحرج التوجه المحافظ فعلياً أو شكلياً لأحد أركان اللجنة السياسية – الأيديولوجية. ومن المفاهيم والمعلومات التي استثارت حينذاك حساسيات معينة في هذه اللجنة على سبيل المثال، ورود مفهوم «**المجتمع المحلي**» هذا المفهوم الذي ادعى بعض من الممثلين السياسيين للطوائف، وهم من أهل السلطة المتمسكين بالمركزية السياسية، أنه مفهوم يخدم أيديولوجية بعض أخصامهم من أهل المعارضة الداعين الى التعددية الثقافية واللامركزية السياسية. واكدوا ان مفهوم المجتمع المحلي هذا ينقض أيدويولوجية وحدة المجتمع اللبناني لدى أهل السلطة. ومن الأمثلة الكثيرة الأخرى على تحفظات اللجنة السياسية الأيديولوجية تلك، اعتراضها على ايراد واقعة وردت في المستندات المثيرة للملاحظة والتفكير في مطلع أحد الفصول حول «الأسرة»، وفيها أن حوالي ٣٠٪ من الأطفال في فرنسا يولودن في أسر غير زواجية ويعيشون مع أمهات عازبات. وكان أن احتج بعض الممثلين في اللجنة ب١٦١٦١٦١٦ار ان ايراد هذا الواقعة، وان كانت تثري ثقافة الشباب العامة حول تغير أنماط الأسر في العالم، إلا أنها تهدد المفاهيم الأخلاقية عن الأسرة لدى الشباب اللبناني؛ فاقتضى حذف الواقعة من الكتاب وترك للشباب أن يتعرفوا على مثل هذه الواقعة من مصادرهم الإعلامية الخاصة بدل أن تكون محورِ نقاش في الصف.

ثانيا: صعوبات تتعلق بتحقيق الأهداف الثقافية–الاجتماعية للمناهج

هذه الأهداف العامة مجسدة بأهداف تعليمية خاصة تبنتها إدارة المركز التربوي للبحث والإنماء وأصدرتها في التعميم رقم ٣٨/م/١٩٩٨ . وقد أدرجت في هذا التعميم ما سمي «تفاصيل محتوى منهج مادة الاجتماع والاقتصاد». وركزت هذه الأهداف العامة على ضرورات:

– إشعار التلاميذ بالوقائع والظواهر والتغيرات الاجتماعية

(*) أستاذ في علم الاجتماع، لبنان.

المعاصرة والمستجدة على مشارف القرن الجديد.

– التوعية بالخصائص الثقافية والسلوكية والاقتصادية لمختلف الفئات.

– التوعية بتداخل المعارف الاجتماعية والاقتصادية وأهمية امتلاكها لفهم الظواهر والقضايا.

– توعية التلاميذ بمشكلات مجتمعهم الاجتماعية والاقتصادية وبقضاياهم الوطنية وبمنهجية تشخيصها موضوعياً ومعالجتها.

– تعريف التلاميذ بالبعد العلمي للمعارف الاجتماعية والاقتصادية وبالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمعارف العلمية.

– اعتماد العقلنة في السلوك الاقتصادي والموضوعية في فهم الظواهر والأحداث الاجتماعية.

– تمكين التلاميذ من التفاعل مع الأفراد والجماعات وهذا ما يساعدهم على الإندماج الاجتماعي ويمكنهم من المشاركة بتنمية أوضاعهم ومجتمعاتهم.

حرج المؤلف في كتابة النصوص: بين بلاغة الأهداف وصعوبات التدريس

إن هذه الصعوبة المحرجة والمريرة التي يواجهها المؤلف اللبناني في علم الاجتماعي، وبشكل متميز عن الكثير من زملائه في مجتمعات العالم الأخرى، تتمثل في أنه يصعب عليه تخيل النموذج الممثل في لبنان لغالبية التلاميذ في المرحلة الثانوية على اختلاف مشاربهم النفسية الاجتماعية والثقافية. وتصل صعوبة التخيل هذه إلى حد الاقتناع أحياناً باستحالة الكتابة الواحدة لنماذج متنافرة.

– فإلى أي محيط عائلي – اجتماعي – ثقافي نكتب ليشارك التلميذ والمعلم في عملية التنشئة؟

– وأي قيم نستهدف في النصوص عن التنشئة والاندماج؟

– وأي إنسان نستهدف تنشئته؟ أهو المندمج المطيع المحافظ أم المجدد المتمرد الى حدود الثورة؟

– وأي معلم نتخيله قادراً على التعامل مع أهداف النصوص من جهة، والذهينات والقيم السائدة في محيط التلميذ من جهة أخرى؟

– أي إعداد لمعلمين في علم الاجتماع يتوفر في جامعات لبنان ومعهد العلوم الاجتماعية يستطيع تنشيط التحفيز والتساؤل والحوار بالطريقة الناشطة وليس بالتلقين الذهني الذي يوافق الخمول؟

– هل نترك المجال إلى ما يوحي في النصوص بأن قيم المعاصرة تفرض أن يساهم الأولاد في تعديل نشأة الوالدين وسلوكياتهم الأخلاقية والسياسية وحتى الغذائية، والتحول من نموذج اعتيادي قديم إلى نموذج اعتيادي جديد على حد قول بورديو.

– ما هي الحدود في التصنيف بين المحلل والمحرم للوقائع والسلوكيات الوافدة من الطبقات الأخرى او من المجتمعات الأخرى. وما هي حدود القبول بها في المحيط العائلي؟

– كيف يمكن الاحتراز من أن يؤدي إبراز القيم المدنية الاجتماعية في النظام الليبرالي إلى تبني قيم الفردانية والقبول بقيمة المنافسة المطلقة، ولا سيما في ظل هيمنة قانون السوق وحرية التجارة في الرأسمالية المتخلفة وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الهيمنة من شرعنة التهميش الاجتماعي والمخاطرة ببروز دعوات التطرف والتقاتل الأهلي؟

– كيف يمكن لتلميذ لبناني أن يتلمس ويتحفز لمعالجة مفهوم البطالة كظاهرة مقلقة ولمفهوم الحماية الاجتماعية كنظام تدخل، وهما مفهومان ضاغطان على الحياة اليومية للعائلة والتلميذ الفرنسي مثلاً بسبب مستوى الإعلام والتحركات النقابية والحزبية، بينما هما مفهومان غير مألوفان في الهواجس اليومية لعائلة التلميذ اللبناني الذي يعيش ظاهرة البطالة قدراً، وينظر إلى المساعدة أو الرعاية الاجتماعية واجباً عائلياً أو قرابياً أو طائفياً؟

بعد هذا العرض المسهب للصعوبات التي تواجه الطلاب الثانويين في التعايش مع الفكر الاجتماعي النقدي والعصرنة، أفلا يمكن لليونسكو ان تسهم بتنظيم لقاءات إقليمية لتبادل الخبرات حول التأليف والتدريس لعلم الاجتماع في المرحلة الثانوية؟ وذلك اسهاماً في إنسنة العولمة الثقافية التي يتلقونها تلقياً سلبياً؟ تلافياً للميول المتزايدة في أوساط الشبيبة المهمشة باتجاه التعنصر ورفض الآخر؟

أوليس من المفيد الاطلاع على تجربة بعض المحاولات التي تجهد لتحديد الهوية الثقافية او الدينية في الأبحاث السوسيولوجية، ومنها على سبيل المثال ما تقوم به جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول ما تسميه «محاولة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية» لتقديم بديل عما يسمى «علم الاجتماع في صورته الغربية الحالية»؟

وأخيراً لا بد وأن نتوقف، في ورقة التعريف عن أقسام الأبحاث في اليونسكو الموزعة على المشاركين في اجتماع التشاور اليوم، أمام أحد اهتمامات القسم الرابع المتعلقة بحقوق الإنسان والنضال ضد التمييز، حيث لم يؤت في الأهداف الفرعية للشعبة الرابعة من هذا القسم الرابع على ذكر إدانة الاحتلال والاستيطان والتنكر المتمادي للقرارات الدولية. ونحن إذ نستنكر كل عمل إرهابي من أي جهة أتى يطال المدنيين، نرى أن الاحتلال والاستيطان القائمين على إيديولوجيا التمييز الديني هما اللذان يعتمدان الإرهاب ولم يولدا إلا الإرهاب.